وزارة التعليـم العـــالي والبحـث العلمــي
جامعـــة محمد خيضر *بسكـرة*
كلـــيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة–قطب شتمة–
قسم العلوم الإنسانية
شعبة التاريخ

عنوان المذكرة:

العملة في دولة الأمير عبد القادر

(1832-1847م)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعـداد الطالب(ة):
– عموري مروى

إشـراف الأستاذ:
- حـوحـو رضـا

السنة الجامعية: 2015– 2016م/ 1436– 1437هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر و عرفـــــــــــان

أولا أتوجه بالشكر الجزيل للمولى عز وجل قبل كل شيئ الذي بفضله تعالى وبتوفيقه أنجزت هذا العمل المتواضع كما أتفضل بالشكر إلى الروح الطاهرة والدي رحمه الله والوالدة أغلى ما في الوجود بعد الله كما أتقدم بالشكر الجزيل على مر السنين ، متقدمة بتحية تقدير والإعتراف بالجميل إلى الأستاذ المشرف رضا حوحو الذي وضع الأسس العلمية لهذه المذكرة كما أتوجه له بشكري على كل النصائح والإرشادات القيمة وكل التوجيهات والتصويبات التي أضاءت لنا الطريق لإنجاز هذا العمل كما أنني ممتنة له لتشجيعه ودعمه المستمر لي طوال السنة وأتقدم بالشكر أيضا إلى عمال مكتبة الحامة ونخص بالذكر الأستاذ مطاري وعمال المتحف الذين قدموا لنا كل التسهيلات وعمال مكتبة المطالعة والكلية والمركز الإسلامي ممتنين لهم بما قدموه لنا من يد المساعدة وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد .

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نتقدم إلى أساتذتنا الكرام أعضاء اللجنة الموقرة على كل ما قدموه لنا لإثراء هذا العمل فلهم منا جزيل الشكر.

مقدمة

مقدمـــــة

أمام الفراغ السياسي والأمني الذي تركه الأتراك كان لزاما أن تكون هناك ردة فعل من طرف الجزائريين للوقوف ضد تهديدات المحتل فجاءت مقاومة الأمير عبد القادر كردة فعل كانت متكاملة من كل الجوانب العسكرية والسياسية والإجتماعية وحتى الإقتصادية وقد إهتم الأمير كثيرا بتأسيس إقتصاد دولته الفتية عبر تأسيس نظام نقدي خاص به ولم يتأتى ذالك له إلا بضرب السكة وإصدار العملة التي تعتبر وثائق مادية ذات أهمية كبيرة بما تلقيه من أضواء كاشفة على التاريخ ومدى إرتباطها بالنظم المالية والسياسية هذا فضلا عما تقدمه من معلومات حول التطور الصناعي ومدى الإستقلال الحضاري للدولة ، كما تساعد في تشخيص ومعرفة بعض الحقائق التي تتعلق بتلك الفترة وبغض النظر عن الدور التي تلعبه كأدوات بحث فلم تحظى بدراسة علمية واقعية من قبل الباحثين بإستثناء بعض الدراسات القليلة والنادرة التي نبهت الأنظار إلى هذا الموضوع الشائك ومن ثم إعتبرت أعمال هؤلاء الباحثين البدايات الأولى التي فتحت المجال واسعا للإجتهاد والتعمق أكثر في دراسة العملة التي تعد أداة بحث فعالة في أيدي الباحثين عامة والمشتغلين بالتاريخ الإقتصادي على وجه الخصوص بإعتبارها وسيلة ضرورية وهامة جدا ولذالك كان لزاما على الأمير عبد القادر إستحداث العملة لوضع حد نقدي للفوضى المالية والنقدية التي نجمت عن سقوط النظام التركي .

وإنطلاقا مما سبق نطرح الإشكـــالية التالية:

- هل كان لسك العملة في دولة الأمير عبد القادر رمز سيادي أم قيمة إقتصادية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية :

- فيما يتمثل النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي؟
- كيف كانت تصك العملة في دولة الأمير عبد القادر؟

مقدمـــــة

- ماهي مصادر دخل العملة في دولة الأمير عبد لقادر وما موقعها من التداول؟

❖ **أسباب إختيار الموضوع:**

فمن الأسباب الباعثة لإختيار هذا الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية :**

- تبيان قيمة العملة في دولة الأمير لما لها من أهمية خاصة كما أنها من الدعائم الأساسية لأي دولة ذات سيادة ومعترف بها دوليا .
- إبراز مدى إهتمام الأمير بأمور دولته و تنظيماتها رغم صعوبة الوضع أنذاك.

- **الأسباب الذاتية والمتمثلة في:**

- الرغبة الشخصية في دراسة جانب من جوانب دولة الأمير عبد القادر.
- الرغبة في جعل هذه الدراسة تكميلا أوتدعيما للدراسات السابقة التي تناولت دولة الأمير عبد القادر بصفة عامة ولم تتطرق إلى العملة الأميرية بشكل مفصل ودقيق .
- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع أيضا كانت حافزا دافعا لنثر الغبار على الجانب الإقتصادي وخاصة العملة التي لم تنل قسطا كافيا من الدراسة.
- إثراء رصيد مكتبة الكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بجامعة محمد خيضر والتي لا تحتوي على دراسة متعلقة بهذا الموضوع.

❖ **الأهـــداف:**

فمن الأهدف الدافعة لهذه الدراسة:

- معرفة التحديات التي واجهها الأمير في وضع هذا النظام النقدي .
- معرفة المصادر والموارد التي كان يعتمدها الأمير للحصول على العملة ومدى موقعها من التداول.

- معرفة أيضا الموارد أو المادة الأساسية المعتمدة في صك هذه العملة والعمال الذين يقومون بسكها .
- التعرف على شكل العملة وما تحتويه من زخارف ورسومات وما تتضمنه تلك العبارات المكتوبة عليها.
- كذالك التعرف على أنواع العمـــلة في دولة الأمير وتصنيفاتها.

❖ **خطة الدراسة :**

جاءت محتوية على الخطوات المنهجية التي يستدعيها كل بحث ولإنجاز هذا العمل إتبعنا خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة والخاتمة:

أ- الفصل الأول :

حاولنا إبراز النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وذلك من خلال عرضنا للنقود المحلية التي كانت تسك بالجزائر والمواد الأولية المستعملة في صنعها والمكان التي كانت تضرب فيه العملة أنذاك إضافة إلى العمال الذين يشرفون على صكها والعملات المحلية والأجنبية المتداولة في الجزائر إضافة إلى عرضنا لمصادر هذه العملة وموارد الدخل .

لنتطرق بعدها للنظام المالي في الجزائر بداية الإحتلال حيث تناولنا النظام الضربي المفروض على الجزائريين بداية العهد الفرنسي من ضرائب عربية وضرائب ذات أصول أوروبية كما كشفنا الدور البارز للمكاتب العربية التي إستحدثت نضام ضرائبي شرش أثقل كاهل الجزائرين وما أدت به هذه الضرائب من إنتفاضات وثورات عبرت عن سخطها ورفضها لهاته الأخيرة، كذلك تعرضنا للتجارة و التي كانت من أهم مصادروموارد الدخل التي سيطرت عليها سلطات الإحتلال في تلك الفترة وتحكمت فيها بفرض الرسوم الجمروكية على مختلف السلع الواردة إلى الجزائر.

ب- الفصل الثاني:

تعرضنا إلى سك العملة في دولة الأمير عبد القادر إذ لم تكن للجزائر عملة مستقلة لها شخصيتها وإستمر الحال إلى أن سك الأمير عملة خاصة بدولته حيث شرع بالبحث وإكتشاف الموارد الطبيعية وإستغلال المناجم ولم يكن بحث الأمير وتخزينه للمعادن الخالصة ضروريا فقط لصنع عملته بل كذالك من أجل تكوين صناعة قادرة على جعله مستقلا عن الخارج وقد تبين له أن إنشاء عملة وطنية سيساهم في تقوية نفوذه لدى القبائل لذالك أسس مصنع لسك النقود في تاقدامت والذي كان مسيرمن طرف اليهود فقام الأمير بضرب العملة في تاقدامت ، كما قدمنا أيضا دراسة شكلية وضمنية للعملة في دولة الأمير عبد القادروأهم الظروف التي أدت به إلى كتابة تلك الشعارات على عملته إذ نستكشف من منطوق نصوصها أنها تصوير واقعي ومرآت عاكسة لأهم الأحداث التي شهدتها الدولة الجزائرية .

ج- الفصل الثالث :

فيحتوي على مصادر العملة في دولة الأمير عبد القادر و ماكان ينتهجه الأمــير من وسائل للحصول على هذه العملة من ضرائب ومعاملات تجارية وكما تناولنا محل العملة في دولة الأمير من تداول بين العملات الإقليمية والدولية التي كانت متداولة في تلك الفترة

د - الخاتـــمة:

لنختم هذه الخطة بخاتمة ضمناها بخلاصة تشتمل على كل ما يتعلق بالعملة ، وإجابة على الإشكال العام المطروح في كون عملة الأمير رمز سيادي أم قيمة إقتصادية والتي إستخلصناها طوال فترة إنجازنا لهاذا العمل .

مقدمـــــة

المناهج المعتمدة:

أما فيما يتعلق بالمناهج المعتمدة في دراستنا فقد إعتمدنا :

المنهج التاريخي السردي الوصفي : والذي ساعدني في سرد الحقيقة التاريخية و وصف أحداثهاوفق تسلسلها الزمني و أهميتها .

االمنهج الإستقرائي: والذي وضفناه من خلال إستقرائنا لمختلف شعارات دولة الأمير والتي لم يستخدمها عبثا وإنما كانت نتيجة الظروف السائدة أنذاك .

كما إستخدمنا المنهج المقارن: الذي ساعدنا وذالك للمقارنة بين العملة العثمانية والأميرية وما تحملانه من شعارات محاولين الخروج بأحكام تاريخية .

أهم المصادر والمراجع :

وقد إعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر و المراجع العربية والأجنبية و المقالات التي تعرضت للفترة المدروسة والتي كانت دعما لنا في إعداد هذا العمل وكانت من أهمها :

- ✓ صالح يوسف بن قربة وكتابه تحت عنوان من قضايا التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية .
- ✓ كتاب فريدة قاسي الدولة في فكر الأمير عبد القادر .
- ✓ كتاب أديب حرب بعنوان التاريخ العسكري والإيداري للأمير عبد القادر .
- ✓ كتاب عبد القادر بوطالب بعنوان الأمير عبد القادر والأمة الجزائرية .

إضافة إلى هذا بعض المقالات من المجلات التالية: مجلة الثقافة مجلة الأصالة، مجلة عصور إضافة إلى بعض الرسائل والأطروحات التي تناولت فترة تواجد دولة الأمير ، إضافة إلى المراجع الأجنبية وأهمها :

- ✓ mounir bouchnaki,la monnai del’émir abd elkaderو
- ✓ André julien charles، histoir de l’algerie contemporaine.

مقدمـــة

الصعوبات:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه المذكرة هي قلة المادة العلمية بشكل كبير خاصة أن هذا الموضوع لا يحتوي على مراجع متخصصة ، إضافة إلى تكرار المعلومات الموجودة في مختلف المراجع وبشكل وجيز و هذا ما صعب علينا وضع خطة تشمل كافة المعلومات المتعلقة بالعملة في دولة الأمير عبد القادر.

الفصل الأول : النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي.

1.1 – النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني

1.1.1 – سك العملة

2.1.1 – مصادر العملة

3.1.1 – تداول العملة

2.1 – النظام المالي في الجزائر بدية الإحتلال الفرنسي

1.2.1 – الضرائب

2.2.1 – التجارة

إعتمدت الدولة العثمانية في الجزائر على سياسة مالية معينة تركزت على الإهتمام خاصة بجانب الخزينة وموارد بيت المال فإعتمدت بالدرجة الأولى على سك العملة بإعتبارها وحدة أساسية للنظام المالي للدولة وصخرت لهذا الغرض مختلف المعادن والعمال وعملت على إنتشارها وفرضها نتيجة تداول عملات أجنبية ، كما إعتمدت على فرض الضرائب المختلفة بإعتبارها تتحكم في الحياة الإقتصادية وكانت مصدرا مهما لدخل الخزينة وذالك بتركيزها على فرض رسوم الإستيراد والتصدير كما إعتمدت على غنائم البر والبحر (القرصنة) التي كان لها دور كبير وفعال في ميدان العملة التي نتجت منها الجزائر مداخيل طائلة . أما عن النظام المالي المعتمد في الجزائر بدايات الإحتلال تقريبا نفسه ونخص بالذكر الضرائب المفروضة من طرف السلطات الإستعمارية لكن مع ظهور المكاتب العربية وتسيب أمور البلاد لها تغيرت الموازين وأصبحت أكثر شراسة وإجحاف في حق الجزائريين وفي المقابل تم التركيز على الجانب التجاري بإعتباره يخدم إقتصاد فرنسا بحيث عملت ومنذ البداية على ربط التجارة الفرنسية بالسوق الجزائرية رغبة منها لتنشيط تجارتها سواءا الداخلية منها وذالك بتوسيع دائرة إستعمال النقد من خلال تأسيسها للبنوك والتجارة الخارجية والتي قامت من خلالها بالسيطرة على السوق الجزائرية والتحكم فيها وتسويق منتجاتها وكماعملت على التضييق لمختلف البلدان الأجنبية وذالك بفرض الرسوم الجمروكية على مختلف البضائع الآتية من الدول الأجنبية إلى مستعمراتها وبينما الواردات الفرنسية فلا تخضع لهذا الأمر.

1.1:العملة الجزائرية أواخر العهد العثماني :

1.1.1 – سك العملة:

في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني في الجزائر كان الداي وحكومته وديوانه يقررون بإستقلالية تامة في كل مايخص سك العملة وتحديد قيمتها ومناطق تداولها وتوفرها [1] ولتوفير المعادن النفيسة التي تتطلبها عملية مزج المعادن كانت تلجأ إلى طرق مختلفة للحصول على الذهب والفضة إما عن طريق الحصول على الذهب من بلاد السودان فقد كان يوجد جزءا هاما منه لسك النقود.[2] أ وعن طريق شراء السبائك الذهبية والفضية من الصاغة والأهالي الذين حصلواعليها عن طريق غنائم البحر وممارسة التجارة [3] ، وإما بإستعمال جزء من ذهب وفضة الخزينة أو بإستيرادها من البلدان الأوروبية أو بلدان السودان الغربي كما إستعملت النقود الأجنبية كمادة أولية لضرب النقود المحلية حيث يشير بارادي إلى أنه يستخرج من *البياستر الإسباني الواحد الذي يساوي 360 موزونة(42) قطعة [4] ، ولذالك لأن المناجم

---

[1] منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة – الأسعار– المداخيل) .ج1، دار القصبة ،2009 الجزائر،ص166.

[2] نجوى طوبال ، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700–1830م) من خلال سجلات المحاكم الشرعية،إطار الصندوق الوطني لترقية الآداب والفنون، (د ب)،2008 ، ،ص268 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر العثمانية(1800–1830 م) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979، ص193.

* هو نقد إسباني من الفضة بدأ تداوله في بداية القرن16 وقد أطلق البياستر أيضا على العملة الفضية التركية والتي ضربت لأول مرة في عهد السلطان سليمان الثاني وفي مصر في عهد علي بك الكبير. أنظر الموسوعة المعرفية الشاملة، ency.kacemb.com، تاريخ الدخول: 14–04–2016 ، سا15:00

[4] صالح عباد ،الجزائر خلال الحكم التركي، (1514–1830م) ط3، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ،(د ب)،ص 344–345 .

المحلية لم تكن تغطي إلا جزءا ضئيلا من متطلبات دار السكة، فالفضة من أكثر المعادن الثمينة طلبا ولا تعرف لها في البلاد الجزائرية إلا منجمين أحدهما ببلاد القبائل والآخر ببلاد الحراكتة [1].

إن القطع النقدية الجزائرية كانت تسك بدرجة فنية عالية فهي من خليط صافي بحيث أن محتواها من الفضة كان عالياجدا [2] ، أما معيار مزج المعادن الثمينة فإنه قد خضع لقوانين تحدد نسبة المزج وعدد القطع المضروبة وكيفية إستعمال بقايا المعادن أو إضافة بعض المعادن الثمينة كالفضة والذهب والعملات الأجنبية التي بليت من كثرة الإستعمال والقصد من هذه القوانين هو المحافظة على قيمة رواج العملة الجزائرية لكن هذه القوانين المتعلقة بتحديد مقدار المعادن الثمينة الداخلة في تكوين العملة أنقصت من قيمتها سياسة الحكام التي تؤثر على نسبة المزج ، وتحكمت فيها الظروف الإقتصادية أنذاك [3] .

أما فيما يتعلق بعملية معالجة النقود بالنار لتنظيفها وطلائها من جديد فإن أجور العمال تحدد بخمس ريالات مقابل معالجة ألف ريال إذ كانت الأوامر صادرة عن قصد، وتتمثل مهارة عمال دار السكة في المحافظة على شكل النقود ومعيارها ورغم أن دار السكة أنذاك لم تتوفر إلا على آلات بسيطة كبعض الموازين وأحجار الرحى وقوالب صب العملة وسبكها. [4]

أما بالنسبة لمكان سك النقود فإن النقود المستعملة بالإيالة الجزائرية أواخر هذا العهد كانت

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق، ص 193-194.

[2] نجوى طوبال، المرجع السابق،ص 275.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق،ص 192.

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 190-191 .

على صنفين أجنبية ومحلية فكانت العملة المحلية تضرب بدار النقود أو ما يسمى بدار السكة التي موقعها كان قريبا من قصر الداي بالجنينة قبل أن يتم نقلها من طرف الداي علي خوجة إلى حصن القصبة مع الخزينة العامة سنة 1817 م [1] ، فإن التركيز لضرب العملة في عاصمة القطر هو من عناصر التجديد في الحكم العثماني بالنسبة إلى ما سبق حيث كانت العملة تضرب ليس فقط في قواعد الحكم مثل تلمسان وبجاية وقسنطينة بل كذلك في متوسط الجزائر كالتنس وبسكرة وغيرها [2] ، فقد كانت أنذاك تسك من طرف اليهود تحت المراقبة المباشرة لأمين السكة العثماني[3] ، وذالك حتى لايقع تسرب للعملة أو تهاون في صناعتها وكان هذا الأخير يخضع لأوامره مباشرة أربعة موظفين إثنان منهما كانا من اليهود إذا أوكل لأحدهم مراقبة حسن صناعة النقود إضافة إلى مهمة الكشف عن القطع النقدية المغشوشة أما الثاني فأوكلت إليه مهمة مراقبة وزن كل قطعة ويتولى أحد الكتاب تقييد تلك المعلومات في سجل خاص [4] .

كما كان أمين السكة يحضر دائما عند سك العملة الذهبية والفضية ومع ذالك كان يترك للخواص ضرب بعض الكميات من هذه النقود التي تصدر بإسم السلطان العثماني[5] ، كما وضف أمين السكة أربع وعشرون عاملا لضرب العملة كلهم من اليهود وحددت لهم مرتبات تتناسب مع كمية القطع النقدية التي يصنعونها. [6]

---

[1] صالح عباد ، المرجع السابق ،ص 343-344.

[2] منور مروش، المرجع سابق ، ص 66.

[3] صالح عباد ، المرجع السابق،ص 344 .

[4] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص274،273.

[5] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 344.

[6] نجوى طوبال ، المرجع السابق ، ص 274.

وما تمتاز به العملة في أواخر العهد العثماني عن غيرها من الفترات بأنها كانت أغلبها ذات شكل مستدير مع العلم أن نقود أقطار المغرب العربي كان يغلب عليها الشكل المربع لا سيما في عهد الدولة الموحدية [1] ، ويمكن إبراز هذا الإختلاف من ناحية الخصائص (الوزن،القطر) إذا تختلف هذه الأخيرة عن سابقتها [2] ، وكان الحكام يميلون إلى الشكل المستدير تماشيا مع طراز المسكوكات العثمانية بإسطنبول قاعدة السلطنة. [3]

أما فيما يتعلق بمضمون العملة خلال العهد العثماني أزيلت منها كل النصوص الدينية التي بنيت عليها مضامين الطرز السابقة من شهادات توحيد وآيات قرآنية وإستبدلت بالألقاب الفخرية والأدعية للسلطان العثماني . [4] وكان منقوشا على وجه العملة بعد سلطان البرين والبحرين إسم السلطان وأحيانا يضاف إليه إسم أبيه مع عبارة من نوع "خلد الله ملكه" أو "أعز نصره".....إلخ أنظر الملحق رقم : (01)، وعلى ظهر العملة تنقش ضرب في الجزائر مع تاريخ تولي السلطان وفيما بعد أي من 1713م فصاعدا صار يكتب تاريخ السك أما القطع الصغيرة فتكتفي بذكر إسم السلطان وتاريخ توليه. [5]

إن هذه الزخاريف الكتابية للعملة كانت بمثابة بطاقة تعريف للقطعة نظرا لما تحتويه من نصوص مختلفة تتطرق للجوانب السياسية والإقتصادية والإعلامية والفنية .[6]

لكن ما يبدو أن صناع العملة أعاروه إهتمامهم ليس للشكل وإنما هو المحافظة على نوع

---

[1] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق، ص 190-195-193.

[2] يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني ، دار الحضارة ،الجزائر،1988، ص 309.

[3] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع السابق ، ص 191.

[4] يمينة درياس، المرجع السابق ، ص 309-310.

[5] منور مروش ، المرجع السابق، ص 65.

[6] يمينة درياس، المرجع السابق ، ص 313.

المعيار والنقود والذي تدخل في تكوينها عدة معادن ثمينة [1] .

2.1.1 – تدول العملة أواخر العهد العثماني :

❖ العملة المحلية:

عرفت بلدان المغرب العربي تداول النقود منذ القدم ولم يتوقف هذا الأمر على عصر معين بل أصبح إستعمالها أكثر إنتشارا منذ القرن الرابع عشر[2] ، كما كانت النقود المتداولة في البلاد الجزائرية متنوعة جدا، بحيث كانت النقود الفضية أكثر تداول من النقود الذهبية فهي نادرة لايملكها إلا الأثرياء وخصصت للتعامل مع الخارج [3]، و كانت تختلف في تداولها بعض الشئ من جهة إلى أخرى حيث إستعملت بقايا النقود الزيانية مثل الزياني الذهبي المقدر بحوالي مئة أسبر [4] بمدينة تلمسان إلى غاية القرن السابع عشر ميلادي [5].

ومن القطع النقدية الجزائرية نسجل تداول دينار الذهب السلطاني الجزائري وقد وجدت أجزاء لهذه القطعة النقدية الذهبية بمقدار الربع والنصف وقبل سنة 1802م لم تحدد له قيمة صرفه لكن إبتداءامن السنة المذكورة حددت قيمة صرفه بتسعة ريالات دراهم صغار، [6] وهو من الذهب الخالص ويساوي 140 أسبر. [7]

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 191 .

[2] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 268.

[3] عبد القادر حليمي، القروض والنقود في "مدينة الجزائر أثناء العهد التركي"، **مجلة الأصالة** ،ع 7 ،(دن)،الجزائر،1971، ص77.

[4] صالح عباد ، المرجع السابق، ص 343.

[5] نجوى طوبال ، المرجع السابق ، ص 269.

[6] نجوى طوبال ، المرجع نفسه ، ص 274 .

[7] صالح عباد ، المرجع السابق ، ص 344 .

كما نجد أيضا القرش الجزائري الجاري (piaster courante d'alger) فالمصادر الفرنسية والإسبانية تصوره أحيانا على أنه عملية حسابية من ردص(ريال دراهم صغار) وأحيانا أخرى تتحدث عنه كعملة فعلية ونجد أيضا ريال الجزائر كبير الضرب كان يساوي في مدينة الجزائر 3 رد ص وكذالك ريال القالة وريال عنابة ويذكر بارادي أن هناك نوعين من الصايمة صايمة خاصة برواتب العسكروقيمتها 5 موزونات وصايمة التعامل التجاري وقيمتها 50درهم [1]

ومن النقود العثمانية المحلية المتداولة في الجزائر النقود الذهبية ومنها:

8 من قطع من نوع السلطاني وإثنتان من نوع نصف سلطاني و7 قطع من نوع ربع سلطاني.[2]

أما النقود الفضية فهي عديدة بإعتبار العملة الفضية هي الوحدة الأساسية في النظام النقدي الجزائري فهي عديدة وعددها ثلاث عشر قطعة من نوع ثمن بوجو أنظر الملحق رقم: (02) ويسمى أيضا ثمن الريال بوجو** وهو عبارة عن نقد صغير يحمل نفس النصوص التي وردت على الربع بوجو والريال دراهم ونصفه يتراوح وزنه مابين 1.1 إلى 1.3غ وقطره مابين 17إلى 20 ملم [3] ، أما النقود النحاسية كالخروب والدرهم وزوج دراهم وخمسة دراهم وغيرها وهي نوعان المستدير والمربع أنظر الملحق رقم: (03) [4] ، والجدير بالذكر أننا صنفنا هاته النقود العثمانية ضمن النقود المحلية رغم أنها تحمل إسم سلاطين أل عثمان كونها ضربت بالجزائر .

والحقيقة أن النقود المحلية نالت ثقة التجار والمتعاملين نتيجة لكثافة الإستعمال اليومي من

---

[1] منور مروش، المرجع السابق ، ص 54-58 .

[2] يمينة درياس، المرجع السابق، ص 237 .

** من النقود العثمانية المضروبة بالجزائر وعرف في دفاتر المحاكم الشرعية باسم ريال صغير أنظر: صالح يوسف بن قربة ، من قضايا التاريخ في الحضارة العربية الإسلامية، دار الهدى للنشروالطباعة والتوزيع ،عين مليلة،2012، ص220.

[3] يمينة درياس ، المرجع السابق ، ص287 .

[4] يمينة درياس، المرجع نفسه ، ص 298.

جهة ولإحتوائها على نسبة مرتفعة من المعادن الثمينة كالذهب والفضة من جهة أخرى و بفضل ذلك فرضت العملة جزائرية وجودها كأهم وسيلة للتعامل بالرغم من أنها لم تعتمد على أي تشريع أو أي قرار رسمي ، بمنحها إمتيازات خاصة ومن المرجح أن الوضع المتمثل في ترك النقود تحت رحمة الإستعمال اليومي هومن أهم الأسباب التي أدت إلى تعداد الوحدات النقدية الجزائرية [1] .

❖ **تداول العملة الأجنبية :** أما بالنسبة للعملات الأجنبية فقد كان لها نصيب من التداول حيث لم يكن هناك أي حرج من تداولها فقد إستعملها العامة وحتى رجال الدولة [2] ، وقد إمتازت بتنوع أصنافها و تعداد مصادرها ومن الأسباب التي جعلت الجزائر العثمانية تحصل على هذه النقود الأجنبية تعاملها مع الشركات الأجنبية وحصولها على حصتها من من الأتوات والهدايا الدولية، ومن جهة أخرى نتج عن إجراءات عنق السرى المسيحيين ، مما أدى إلى توفر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر[3] ، يضاف إلى ذلك ما يحصل عليه القراصنة من نقود في غنائم البحر وما كانت تخلفه وراءها الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر بصفة خاصة لكن العامل الرئيسي في هذا الإنتشار مرتبط بضعف العملات المحلية الناتج عن ضعف الإقتصاد الجزائري [4] .

ومن العملات الأجنبية الرائجة أنذاك نجد عملات إسبانيا وتونس والمغرب الأقصى والأقطار العثمانية بالمشرق والدويلات الإيطالية والنمسا والبرتغال وفرنسا ، إلا أن العملات التي كانت

---

[1] نجوى طوبال، المرجع السابق، ص276 .

[2] نجوى طوبال، المرجع نفسه، ص 271.

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 194.

[4] صالح عباد ، المرجع السابق،ص 345 .

لها مكانة خاصة في الأسواق الجزائرية هي الإسبانية والتونسية والمغربية والتركية، فالعملة الإسبانية قد ساعدها على الغزو أسواق المغرب العربي لا سيما الجزائر هو تهاطل المعادن الثمينة على شبه جزيرة إيبيريا من العالم الجديد طيلة (1493-1660م) إذ بلغت كمية إنتاج أمريكا المصدرة إلى أسواق إسبانيا من الذهب والفضة سنة 1605م وحدها ما قيمته 14500.000 دوقة [1] ، كذالك نتيجة العلاقات القديمة التي كانت تربط الجزائر بإسبانيا منذ مطلع العصور الحديثة، كذالك رغبة الحكام الإسبان في إفتداء أسرى القرصنة والمحافظة على الإتفاقيات السلمية مع الجزائر خدمة لمصالحهم الإقتصادية جعلت هؤلاء الحكام الإسبان لا يمانعون في تقديم الأتوات والهدايا ويعقدون الإتفاقيات مع الجزائر مثل إتفاقية 1785م التي كانت سببا في إزدياد رواج النقود الإسبانية بالأسواق الجزائرية. [2]

ومن أهم العملات الإسبانية التي كانت رائجة أنذالك نجد:

الدبلون ،الدوقة ،الكرونة ، الدورو الإسباني ،الريال الإسباني ،البستول الإسباني والكاتريبل الإسباني [3] .

تأتي النقود التونسية في المرتبة الثانية من حيث التداول وذلك بحكم روابط الجوار وتشابه نظام الحكم " العثماني" بالبلدين ، كما يعود ذلك أيضا إلى أهمية التبادل الجاري بين البلدين كذلك القوافل التجارية التي تربط بين مدينتي قسنطينة وتونس ومن جهة أخرى إستلاء الجيش الجزائري على ودائع الخزينة التونسية سنة 1755م وفرضه لضريبة سنوية على إيالة تونس إحدى عوامل توفر النقود التونسية بالبلاد [4] .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص195.

[2] ناصر الدين سعيدوني ، المرجع نفسه ، ص 196-197 .

[3] صالح عباد ، المرجع السابق، ص 345 .

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 197-198 .

ومن أهم العملات التونسية نجد: السلطاني التونسي ،الدرهم الناصري ،الفلس ،الأسبر القفصي التونسي [1]، إضافة إلى النقود الإسبانية والتونسية تأتي النقود المغربية في الغرب الجزائري وذلك نظرا للنشاط التجاري المتزايد عبر محور تلمسان وفاس ومن أهم العملات المغربية [2] ،السلطاني المغربي ، الثقال المغربي ، الموزونة المغربية و الفلس. [3]

كما يجب أن لا ننسى الإشارة إلى أن أشهر العملات العثمانية المستعملة في الجزائر هي الزر محبوب الذهبي [4] والنصف محبوب [5] .

وصنفنا هاتين العملتين ضمن العملات الأجنبية كونها ضربت في إسطنبول قاعدة السلطنة وفي هذا السياق فإننا إعتمدنا على تصنيف هته العملات على مكان ضربها بمعنى التي ضربت في الجزائر نعتبرها عملة محلية والتي ضربت خارج الجزائر فنعتبرها عملة أجنبية رغم أنها من ضمن العملات المتداولة بالجزائر .

ومن خلال ما سبق نجد أن النقود المعدنية في الجزائر العثمانية هي أساس كل تعامل مالي لأن العملات الورقية تعتبر غير موجودة بالمعنى الصحيح وإن كانت هناك بعض العملات المالية كانت تتم عن طريق تسديد السندات والحوالات المالية وقد كان هذا النوع من التعامل المالي يتم في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر ويهود ولعل أهم عاقبة حالت دون إستعمال العملة الورقية كانت حجر عثر أمام التوسع في الأخذ بمثل هذه

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق ،ص 345 .

[2] الهواري قبايلي، " العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر"، **مجلة عصور**،ع12-13/14-15، ، دار الأديب للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2008-2009 ،ص 45 .

[3] صالح عباد، المرجع السابق، ص 345 .

[4] نجوى طوبال، المرجع السابق ، ص 270 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 200.

السندات هو تحايل الشركات الأجنبية في رفع نسبة أرباحها وإمتناع الأهالي عن قبولها لأنها عملات غير مأمونة العاقبة [1].

3.1.1 – مصادر العملة أواخر العهد العثماني :

إن النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني كان يتحكم في الحياة الإقتصادية وذلك بالإجراءات المالية المتبعة كالضرائب والتجارة والقرصنة البرية والبحرية.

أ- **الضرائب:**

❖ **العشور** :تؤخذ عن إنتاج أراضي الملكية الخاصة التي تخضع للسلطة التركية وهو يساوي مبدئيا عشر المحاصيل يدفعها الجميع بما فيها الفئات التي لها إمتيازات. [2]

❖ **المؤونة:** وهي نوع من العشور تفرض على نوع آخر من الأراضي المختلفة في ملكيتها وفي علاقة سكانها بالسلطة التركية وكانت تفرض على القبائل من غير الرعية، أي القبائل التي لها نوع من الإستقلال الذاتي كما هو الشأن مع قبيلة فليسة. [3]

❖ **الغرامة:** إضافة إلى ماتدفعه قبائل الرعية من عشور فإنها تخضع للغرامة أو السخرة و تقسم هذه القبائل على قبائل الغرم والسخرة وتتم السخرة عادة في أراضي البايلك فهي ضريبة نقدية أو عينية فغالبا ما كانت تدفع في بايلك الشرق عينا كالحيوانات من الجمال والخيول وهناك مجموعة من الغرامات الغير ثابتة مثل ضيفة الباي التي تعرف في بايلك الشرق وبايلك الغرب بإسم ضيفة الدنوش يحدد الباي قيمتها سنويا حسب أهمية القبيلة ومحاصيلها وجزءا منها يدفع صيفا والآخر يدفع شتاءا [4] .

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 210-211.

[2] صالح عباد ، المرجع السابق، ص 346.

[3] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 347.

[4] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 347.

❖ **عوائد سكان المدن:** ومن أهم العوائد ما يعرف بضيفة الباي وضيفة دار السلطان الأولى تدفعها المدن الصغيرة التي لا مؤونة لها والثانية تقدم للآغا ويضاف إلى هذه العوائد ما تدفعه الجماعات الحِرفية في المدن وكذالك الطوائف مثل طوائف اليهود والنصارى وبني ميزاب وما تدفعه الدكاكين والحانات [1] .

❖ **المصادرة والتغريم:** كانت تشمل الأملاك المنقولة والثابتة ، فالكثير من السؤولين الأتراك صودرت أموالهم وأملاكهم بعد مقتلهم أو وفاتهم أو إبعادهم وكذلك التركات التي مات أصحابها أصحابها بدون أن يتركوا ورثة تصبح ملكا للبايلك [2] .

ب – التجارة:

إن نمو العلاقات التجارية مع أوروبا الغربية إبتداءا من سنوات 1960م وخصوصا منذ عشرية 1740 م وقد تزايدت أهميته إبتداءا من 1765م وصار له دورا حاسما في ميدان العملة وتطور الأسعار والمداخيل حيث كان التبادل مع أروبا الغربية طوال القرن 18م وبداية القرن 19م ينتج فائضا ماليا لصالح الجزائر أدى إلى تدفق الريالات الإسبانية [3] .

كما نلاحظ أن النظام المالي كان يتحكم في الحياة الإقتصادية و الإجراءات المالية المتبعة مثل قانون الإحتكار التي كانت تمارسه الحكومة لتشرف عن طريقه قطاعات الإنتاج الرئيسية بالبلاد وذلك رغبة منها في الحصول على أرباح وفيرة، كإحتكار الأصواف والجلود وغيرها. [4]

وترجع أهمية الإحتكار إلى كونه أصبح يتحكم بطوال المدة في الإنتاج الزراعي والحيواني

---

[1] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 348 .

[2] صالح عباد، المرجع نفسه، ص 350.

[3] منور مروش ، المرجع السابق، ص 69.

[4] صالح عباد ، المرجع السابق،ص 349.

ويخضع للتبادل التجاري وتتكيف معه الأنظمة المالية المتعلقة برسوم الإستيراد أو التصدير. [1] وكانت الرسوم عديدة ومرتبطة أساسا بالتجارة فهناك رسم التنقل من مناطق الجبلية في جرجرة إلى المناطق السهلية بحيث تستلم رخصة السفر من طرف قائد البرج مقابل حق معلوم يدفعه ، كما يدفع التجار المزابيون أو غيرهم الذين يتجهون إلى الجزائر عبر المدية لإستبدال منتوجات الجنوب بمنتوجات جزائرية أو أوروبية يدفعون رسما جمركيا ، فهناك رسوم المكس تفرض على الحيوانات التي تدخل المدن بقصد البيع مع العلم أن الأترك والإنكشارية والصبايحية والقادة يدفعون من هذا المكس .[2]

وقد أولى الأتراك الرسوم الجمروكية أهمية كبيرة فهي مفروضة في الموانئ كلها ويستلمها قائد المرسى والترجمان وبعض القباطنة حق الرسو في الميناء وهو 20 قرشا عن السفن الجزائرية وسفن الدولة العثمانية و 40 قرشا عن السفن التي تعود للبلدان المسيحية المسالمة للجزائر و80 قرشا عن السفن التي تعود للبلدان المعادية . [3]

ج – القرصنة :

كان للقرصنة دور إقتصادي غير ثابت لكن له وزن معين في بعض الفترات حيث كان لها دور كبير في ميدان العملة ، بحيث عرفت القرصنة الجزائرية الإزدهار في فترتين متميزتين بين (1580–1640 م) و(1790–1815 م) ساعدت عليه الحروب الأوروبية ،[4] لكن من المستحيل تقديم أرقام مضبوطة عن الناتج السنوي لهذه القرصنة ففي عهدها الذهبي عائداتها تبلغ أو تتجاوز أحيانا نصف مليون من القروش الإشبيلية وهي تقدير غير مستبعد كما أن

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 229.

[2] صالح عباد ،المرجع السابق، ص349 .

[3] صالح عباد ، المرجع نفسه، ص 349 –350.

[4] منور مروش ، المرجع السابق، ص 70 .

محصول الغنائم في فترة الإنتعاش الإستثنائي المرتبطة بالحروب الأوروبية فيما بين (1793-1815 م).[1] فإن دفتر الغنائم كانت تسجل فيه الغنائم بالتفصيل بعد وصولها وتسجل قيمتها المضبوطة وقد بلغ محصول الغنائم للسنوات المذكورة 13.605.650 فرنك

ويجب التذكير هنا بأن فترة العهد الذهبي للقرصنة الجزائرية كانت المداخيل تزيد عن نصف ملون قرش إسباني.[2]

ج - غنائم البر:

وهي الغنائم التي تحصل عليها القوات التركية سواءا في حروبها ضد القبائل المتمردة أوالمتأخرة في دفع ما عليها من ضريبة أو في حروب التوسع وتشمل هذه الغنائم النقود وقطعان الماشية والحبوب وغيرها وكانت هناك غنائم من نوع آخر كان مصدرها الحروب التي كانت بين أتراك الجزائر وأتراك تونس أو بين اتراك الجزائر وملوك المغرب..... إلخ [3] .

1.2 - النظام المالي في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي:

شهدت الجزائر دخول الاستعمار الفرنسي في1830م و إنتهجت الادارة الفرنسية مجموعة من الأساليب المجحفة والجائرة في حق الجزائريين ، و من مظاهر السياسة الاستعمارية في الجزائر القسوة والعنف وإنعدام الحرية وغيرها أما في المجال الإقتصادي فنجدها متمثلة في:

1.1.2 - الضرائب:

لقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني فلقد عملت الإدارة الفرنسية على حرمان الجزائريين و مصادرة أرزاقهم بل إتجهت إلى إثقال كاهلهم بضرائب كانت معضمها جائرة و مجحفة في حق الجزائريين خفيفة

---

[1] منور مروش، المرجع نفسه،ص 70 .

[2] منور مروش، المرجع نفسه، ص71.

[3] صالح عباد ، المرجع السابق، ص350-351.

على الأوروبيين[1] وعليه فقد جاءت هذه السياسة الضريبية كمثيلاتها من الأساليب الفرنسية خاضعة إلى مراحل ومن خلال هذه الدراسة يمكن تقسيم مراحل السياسة الضريبة الفرنسية في الجزائر إلى مرحلتين

أ – المرحلة الأولى:

وهي مرحلة الإحتواء والفهم من1830 م إلى غاية 1844 م ففرنسا في هذه المرحلة حاولت فهم وإستيعاب وإحتواء النظام الضريبي العثماني في الجزائر. [2]

ب – المرحلة الثانية:

وهي مرحلة ما بعد 1844م وهنا يأتي دور المكاتب العربية والتي ستدخل النظام الضريبي الفرنسي بالجزائر، حيث صدر قرار إنشاء المكاتب العربية في شهر فيفري 1844م لتكون واسطة بين الفرنسيين وزعماء الأهالي على أن يرأسها الضباط الفرنسيون ويساعدهم زعماء الأهالي [3]، وهنا يمكن القول إن المكاتب العربية كانت وراء إستحداث فرنسا لنظام ضريبي شرس ومجحف في حق الجزائريين ، حيث قامت السلطات الفرنسية بتقنينها لأول مرة بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 17 جانفي 1845م .[4]

وقد كانت الضرائب هي أهم موارد الميزان الجزائري مقسمة إلى قسمين : **الضرائب الأوروبية** و **الضرائب الأهلية** وهذه الأخيرة تتمثل في أربعة أنواع :

---

(1) أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، دار المعارف ، البليدة، (الجزائر)، 1962،ص 263.

(2) أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه،ص 265.

(3) يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية1830–1954 م ،(د ط) ديوان المطبوعات الجامعية ، إبن عكنون ،(الجزائر)،2007، ص 11 .

(4) توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر(1792–1865)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2007–2008 ، ص 344 .

❖ **العشر:** وكانت هذه الضريبة تضهر كأهم ضريبة من بين تلك التي تفرضها السلطات الإستعمارية وهي ضريبة على منتوج الفلاحة

❖ **الزكاة :** وهي ضريبة على المواشي [1]، جمال ، ثيران ، أغنام وماعز وتفرض على كل الجزائريين دون إستثناء وفي كل الأقاليم وإعتبرت الإدارة الإستعمارية أن ضبطها صعب لأن المواشي متنقلة ، وكل جزائري يحاول إخفاءها تطبق عليه المادة 14 من قانون الأهالي فمثلا: من يتكتم ويخفي 20 ثورا سيتخلص من ضريبة 97.60 فرنك وإن تم إكتشافه يدفع غرامة بـ 15فرنك وعادة يسجن لمدة يومين. [2]

❖ **الحكر** : وهي ضريبة تكميلية على الفلاحة الواقعة بأرض كانت تابعة للدولة . [3]

❖ **اللزمة:** المختصة ببلاد القبائل وضريبة النخل على الواحات ، كما أن الأوروبيون أيضا كانت تفرض عليهم ضرائب خفيفة أي بصفة رمزية . [4]

- **الضرائب ذات الأصل الأوروبي :**

وهي من جنس الضرائب التي كانت تفرض على الفرنسيين في فرنسا وتتمثل فيما يلي:

❖ **ضريبة المهنة :**

طبقت على الجزائريين في ديسمبر 1830م ثم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم 31 جانفي 1847م الذي نص على أن كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها وكل الذين يمارسون التجارة والصناعة أو أية مهنة خاضعون لضريبة المهن إذ كان يدفع هذه الضريبة أرباب التجارة والصناعة وغيرهم من المهنيين عدا الفلاحين وصيادي السمك، وكانت تدفع نقدا

---

[1] توفيق دحماني، المرجع نفسه ،ص 344.

[2] نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر(1870–1900م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر،2014 ،ص167 .

[3] توفيق دحماني ، المرجع السابق ،ص 351 .

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق،ص 358.

وهذا لمدى إنتشار العملة لدى سكان المدن ولكون هذه المهن كانت تمارس في المدن الكبرى الساحلية والتي لها تاريخ التعامل بالنقد .[1]

❖ **رسم البحر(مكس البحر):**

هو ضريبة جمركية واردة إلى مستعمرة الجزائر شرع في العمل بها منذ بداية الإحتلال فكانت تستخلص عن طريق مصلحة الجمارك على البضائع النازلة في ميناء الجزائر [2] ، وكان الهدف منها هو ضمان توفير المواد الأولية الغذائية وغيرها والمواد الضرورية لوجود الجيوش الفرنسية في الجزائر ، إضافة إلى هذا تشجيع التجارة مع فرنسا فكانت السلع ذات الأصل الفرنسي تعفى من رسوم دخولها للجزائر كما يستفيد من هذا الإعفاء المواد التي تساعد على تقدم الإستعمار كمواد البناء ووسائل الإنتاج الزراعي أما السلع الأجنبية الأخرى فتخضع لخمس الرسوم المعمول بها في فرنسا إذ كانت آتية من ميناء فرنسي وربع الرسوم إذا كانت آتية من ميناء غير فرنسي وكان هدف السلطات الإستعمارية أنذاك هو تزويد السوق الجزائرية بالفرنك الفرنسي وتخفيض من العملات الأخرى (الإسبانية والإنجليزية...)[3]

❖ **غرامة العقار المؤداة على المباني:**

وكانت هذه الغرامة تؤدى على المساكن والمعامل وغيرها من المباني الموجودة في البلاد أما الأشخاص النازلون في الأكواخ فلا يؤدونها وكانت تؤدى نقدا حيث قدرتها الإدارة الفرنسية بـ 3 فرنك و20 سنتيم. [4]

---

[1] توفيق دحماني،المرجع السابق ، ص 367 .

[2] توفيق دحماني ، المرجع نفسه ، ص 369 .

[3] عبد الرحمان رزاقي ، تجارة الجزائر الخارجية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،(د ب) ،(د س) ، ص 13.

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق ، ص 371.

❖ **ضريبة الكراء:**

وكانت خاصة بالمستوطنين ، تدفع على كل مسكن فيه أثاث وتقدر نسبتها بالنسبة لثمن كراء المسكن ويعينها في كل عام مجلس البلد وكانت تؤدى نقدا وهذا لأن الأوروبين كانوا سباقين في التعامل بالعملات بدل المقايضة . [1]

كما أنه إستعمل لقمع الإنتفاضات أسلوب فرض الضرائب كإجراء رادع لمثل هذه الإنتفاضات الشعبية، ومثال ذالك الضريبة التي فرضت على 298 جماعة محلية من الأهالي والتي قدرت بـــ:36.582.298 فرنك إستغرقت القبائل ثماني سنوات تقريبا في دفعها إذ قبض منها 34.906.887 فرنك بالإضافة إلى هذا فإن أراضي المنتفضين تعرضت للمصادرة بصورة فردية أوجماعية [2] ، مثال ذالك أيضا إنتفاضة المقراني فكان من أهم أسبابها أن السلطات الفرنسية أخذت إضعافه ماديا ومعنويا وكان من بين الإجراءات المتخذة ضده :

- فرض السلطات الفرنسية على قبيلة الحشم الهلالية مجموعة من الضرائب مع العلم أن عدد كبير من الفرسان الحشم والصبايحية تحت تصرف الباشا محمد المقراني .
- إستبدلت السلطة الفرنسية وكلاء الباشا محمد المقراني والمكلفين بجمع الضرائب وقامت بتعيين شيوخ ووكلاء من قبلها لهذه الغاية .
- فرضت عليه تحويل الأموال والضرائب إلى خزينة الدولة بعد أن كان يحتفظ بها لإدارة منطقة حكمه.

---

[1] توفيق دحماني ،المرجع نفسه ، ص 371 .

[2] روبير أجيرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصر من الإنتفاضة 1871إلى إندلاع حرب التحرير 1954 ، م 2، دار الأمة الجزائر، 2008،ص 22 .

- مضايقته لتسديد ديونه المالية التي إقترضها لمساعدة الفلاحين، وإرغامه لبيع أملاكه. [1]

كما تشير المصادر أن الجزائريين كانو يدفعون 46% من الضرائب المباشرة وذالك رغم أنهم لا يملكون سوى 37 % من ثروات البلاد وهذه النسبة تبدو عالية جدا [2]، حيث كانت القبائل في الأقاليم الخاضعة للفرنسين ملزمة بدفع الضرائب نقدا ، حيث إفترضت هذه الإلزامات ضرورة الحصول على القطع النقدية [3].

2.1.2- التجارة الداخلية والخارجية :

لقد عمدت الإدارة الفرنسية منذ بداية الإحتلال على تنشيط الحركة التجارية في مستعمرتها الجديدة وهذا عن طريق ترميم بعض الموانئ الجزائرية وبناء موانئ جديدة كميناء سطورة بمدينة سكيكدة(فليب فيل) وربط هذه النقاط البحرية التجارية بالأسواق الداخلية عبر شبكة من مواصلات متنوعة من طرق معبدة ، سكك حديدية ، و كل هذا من أجل تحويل الجزائر إلى سوق للمنتوجات الأوروبية ، ولم تكتفي بهذا القدر بل عملت على إحتكار السوق الجزائرية لنفسها ففرضت التعريفات الجمروكية على السلع الأجنبية خاصة منها البريطانية في حين فتحت الباب على مصراعيه أمام المنتجات الفرنسية على إعتبار أن الجزائر قطعة أرض فرنسية كل هذا من خلال قانون الجمارك الذي صدر في 1851م وإعفاء الواردات الفرنسية منها وتوجيه الصادرات الجزائرية للسوق الفرنسية وإضافة إلى هذا الإحتكار فلقد عملت الإدارة الفرنسية على إستحداث عدة دخائل على التجارة الجزائرية المحلية.

---

[1] بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2010، ص 123-124-125.

[2] يحيى بوعزيز ، المرجع السابق ،ص 42 .

[3] عدي الهواري ، الإستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960)، تر:جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، ، لبنان، 1983، ص 70 .

لقد مثل الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م نقطة تلاقي وتصادم بين كتلتين اقتصاديتين متباينتين ، حيث تتميز الأولى بأنها نظام اقتصادي صناعي حضاري استهلاكي ، يقوم على رأس المال الحر حيث يعتمد على النظام النقدي البحت وما يفسر ذالك تأسيس السلطات الإستعمارية للبنوك وذالك لتصبح المنظومة المالية في الجزائر أكثر تنظيما فإن الفرنسيين منذ دخولهم إلى الجزائر عملو على نشر العملة الفرنسية وتداولها في الجزائر ، وخاصة في الأسواق ، وفي هذا الإطار صدر القرار من القائد العام للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر في 7 ديسمبر1830م [1]، يقضي بأن النقد الفرنسي في الجزائر يتماشى مع تقدم وتوسع الإستعمار وسيطرته على أسواق وثروات هذه الأخيرة وقد جاء تأسيس البنك الجزائري عام 1851م كتدعيما للقاعدة النقدية في الجزائر [2] ، بحيث عمل على إصدار قطع النقد الضرورية للتعامل ، وكانت السلطات الفرنسية بحاجة إلى هذا النظام البنكي ، نظرا لإنعدام رؤوس الأموال تقريبا وبذالك تم تأسيس أول وأكبر مؤسسة مالية بحيث أصبحت مصدر النقد وتداول العملة الفرنسة بالجزائر ومنذ هذا التأسيس أصبح تاريخ النقد في الجزائر يدور حوله، وبما أن دور النقد مهم في عملية التنمية فإنشاء بنك ضروري لأنه يشجع خلق وتداول الثروة [3]

بينما تتصف الثانية بأنها نظام اقتصادي تقليدي حرفي يقوم أساس النشاط القبلي والملكية المشاعة ، وبأنه منغلق على العالم الخارجي و موجه إلى الداخل أي استهلاكي محلي ، بمعنى أنه كان يعتمد على المقايضة لكن دون الإهمال النقدي وبصفة أغلبية كان يتم بشكل عيني و ولكي تتحكم السلطات الفرنسية في التجارة الجزائرية بصفة عامة و السوق الجزائرية الداخلية بصفة خاصة وتفرض سيطرتها ونفوذها عليها جعلت منها سوقا لمنتجاتها وعملت على تضييق

---

[1] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق ، ص21 .

[2] عبد الرحمان رزاقي، المرجع نفسه، ص 21.

[3] نفسه، ص 21.

الباب على الدول الأوروبية الأخرى وتوجيه إقتصاد الجزائر حتى يكون مكملا لإقتصاد فرنسا ولهاذا الغرض قامت السلطات الإستعمارية بفرض نظام جمركي الذي كان في البداية مشجعا وكان الهدف منه هو تشجيع التجارة مع فرنسا سواءا بتسخير السفن الفرنسية لنقل السلع الجزائرية أو بتخفيض في التعريفة الجمروكية [1] ، لكن تقدم الإستعمار في الجزائر وتنظيم فرنسا لعلاقات الجزائر مع الخارج فإن السلع ذات الأصل الأوروبي أو التي خضعت للرسوم الجمروكية طبقا لقانون 11 كانون الثاني 1851م خضعت للمماثلة الجمروكية بين المستعمرة وفرنسا إذ سمحت بإدخال المنتوجات الطبيعية للجزائر والتي تعفى من رسوم الدخول عند إستيرادها وفرض الرسوم على السلع الأجنبية المتعددة الداخلة للجزائر عدا بعض المنتوجات التي تخدم تطور الإستعمار وتقدمه كالمنتوجات التي تدخل في المنشآت والمباني.[2]

وقد عملت الإدارة الفرنسية من خلال الإستحداثات البنكية والجمروكية على التحكم في التجارة الداخلية والخارجية.

أ- التجارة الداخلية:

كانت تلك الإستحداثات تهدف إلى تطوير التجارة في الجزائر الكولونية، وتوصيلها الى المناطق التي يتمركز فيها عدد من الأوروبيين، حيث ساهم الجيش الفرنسي في رفع كمية مستورداته من السلع سنويا لتزويد الفرق العسكرية في الداخل مع قيامه بتحديد أسعار مختلف المنتوجات، وبالتالي يعد الجيش الفرنسي أول معدل ومتحكم في الأسعار مما سمح بارتفاع الحركية التجارية في المدن، وخاصة بعد نمو القرى في المحاور التجارية الأساسية، ومحاولة المكاتب العربية لخلق أسواق قرب المدن الساحلية (تنس، مستغانم، سكيكدة...) بغرض زيادة نسبة

---

[1] عبد الرحمان رزاقي ، المرجع نفسه، ص 12-13 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو ، تكون التخلف في الجزائر (1830-1962م) تر:نخبة من الأساتذة ،راجعه عبد السلام شحاذة ، دققه و أشرف عليه محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ، (د س)،ص97 .

الصادرات نحو فرنسا [1]. خاصة ما كان يقومون به الأهالي من تجارة كانت تقوم على أساس المقايضة أكثر من إستعمال النقد ومن ثم إستغلت السلطات الإستعمارية هذا الوضع لتضع يدها وتتحكم في التجارة [2]، حيث انقسمت التجارة في العهدالإستعماري إلى جزأين رئيسيين:

التجارة التقليدية (شمال – جنوب) التي كانت مرتكزة على المنتجات التي تأتي من الصحراء:(تمر، ملح، جلود، ذهب ، الماشية، الصوف، المنتجات الحرفية ، الأسلحة) وللإشارة فإن هذا النوع من التجارة كان غالبا ما يتم بطريقة المقايضة دون اللجوء للعملة هذا لقلتها ومحدودية انتشارها بين القوافل الصحراوية فلذا كان يتم التبادل عينا أو مقايضة فحسب يحي بوعزيز كان تبادل كمية من الملح ب 20 وزنا من البشنة، وحمولاتا بعيرين من الأرز يباعان بقطعة قماش ذات مقاس 40كودي[3].

أما بالنسبة للإقليم الشمالي هذا فقد حل نوع جديد من التجار ، مرتبط بالعنصر الأوروبي في المستعمرة ، و كان دورها هو مساندة الجيش، و مراكز المعمرين في التل بسبب نقص طرق الاتصال وتواصل المقاومة المسلحة في المناطق الداخلية مما جعل إنتشار العملة على المدن الساحلية التي كان يتجمع فيها الجيش والمعمرين الأوروبيين دون المدن الداخلية الفرنسية أو الفرنك الفرنسي فالسنوات الأولى للإحتلال كان إتنشار العملة محدودا ومقتصرا وهذا لشدة

---

[1] رضا حوحو، شبكة السكة الحديدية وأثرها في تدعيم سلطة الإستعمار ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2004–2005 ص42.

[2] العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،(د س) ، ص 109.

[3] يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر و الملتقيات الوطنية و الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون(الجزائر)،1999، ص118.

المقاومة وعدم أمن شبكة المواصلات .[1]

كما كانت هذه التجارة مركزة على الخط البحري (شرق- غرب) حيث جاءت التبادلات التجارية مقسمة على أهم الموانئ (العاصمة،وهران،عنابة،سكيكدة (philippe ville) و ينقل جزئيا ببواخر محلية وإعتبرت مدينة سكيكدة الواقعة في المنطقة الساحلية ذات أهمية وحيوية للإقتصاد الفرنسي نتيجة نشاطها التجاري المتزايد فحسب تقرير مكتب الشؤون العربي لهذه المدينة عام 1857م فإن سوقها يتميز بالنشاط يتم فيه تسويق الحبوب والمواشي، والصوف، الزيت، الدخان، والاقمشة...إلخ . [2]

ب - التجارة الخارجية:

عملت فرنسا في تجارتها الخارجية على أن تجعل الجزائر سوقا لمنتجاتها المصنعة ومصدرا للتزود بالمواد الأولية والغذائية وهذه الأخيرة كانت تقدم لتموين الجيوش الفرنسية ولتحقيق هذا الغرض عملت السلطات الفرنسية، على إتخاذ مجموعة من الإجراءات وكانت في مقدمتها القضاء على المنافسة الأجنبية للسلع الفرنسية في السوق الجزائرية وذالك بفرضها لرسوم جمركية على البضائع الأجنبية الواردة إلى الجزائر [3]، أما الواردات الفرنسية فلا تخضع لهذه الرسوم وفي المقابل توجيه الصادرات الجزائرية إلى السوق الفرنسية وذالك بعدم خضوعها للرسوم الجمروكية وتسخير السفن الفرنسية لنقلها ، ثم تمويل مشاريعها الإنتاجية في الجزائر بحيث تكون مكملة لإنتاج فرنسا ، ومحاولة منها إستعمال النقد الفرنسي (الفرنك) كعملة أساسية ورئيسية في مستعمرة الجزائر حيث تعتبر هذه الأخيرة على أهمية كبيرة لإستراتيجية فرنسا

---

[1] توفيق صالحي، المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية (1838-1962م)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار،جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،2008- 2009، ص 190.

[2] صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871م)، منشورات برج باجي مختار(عنابة) ،2006، ص172.

[3] عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 11 .

الإستعمارية حيث يعتبر فرض الرسوم الجمروكية كخطوة أولية وهامة في سيطرة فرنسا على تجارة الجزائر الخارجية. [1]

كما كان للمدن الواقعة في المناطق الساحلية دورا كبيرا في التجارة الخارجية فمن أهم المدن التجارية الفرنسية نجد مدينة عنابة التي كان لها دورا هاما خاصة تصدير الحبوب وذالك بفضل ميناءها وتاريخها الإقتصادي وعلاقاتها التجارية خاصة مع مدينة مرسيليا الفرنسية. [2]

كذالك مدينة سكيكدة والتي كانت بمثابة بوابة تربط الداخل بالخارج حيث تطل المدينة على البحر المتوسط وهو بمثابة ثغر لها ينفتح غربا بعد رصيف مستعرض يفصله عن المدينة، الى جانب حصانة الميناء وحمايته من الرياح الغربية التي تسود شتاءًا .[3]

كما أن السلطات الإستعمارية لم تعتمد في التجارة الخارجية على المناطق الساحلية فحسب بل كذالك التجارة الصحراوية حيث كانت الصحراء منذ القديم عبارة عن سوق مكتظة بالقوافل المتجهة كل الاتجاهات المتنقلة بأنواع البضائع والسلع فالقوافل تأتي من تمبكتو، ومن غدامس والتشاد محملة بمختلف السلع ، كذلك قوافل العرب والأتراك وقوافل البربر(القبائل) من الشمال وقوافل أخرى تأتي من القصور والواحات الغربية مثل واحات وادي ريغ والواحات المجاورة لها ويذكر Felix أنه كل صباح تقام بورصة وسط المدينة تجلب السماسرة والتجار، واليهود وتجري بها عملية صرف النقود [4] ، وهذا إنما يدل على قوة النشاط التجاري والتبادلات التجارية الصحراوية بالمنطقة ويذكر أنه كان هناك تنافس كبير بين التجار اليهود وبني ميزاب، فكانت

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، المرجع نفسه، ص 11- 13 .

[2] صالح فركوس ، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،2005،ص357 .

[3] توفيق صالحي، المرجع السابق ،ص 191.

[4] felix dessoliers ، lalgerie librretude economique sur l'algérie ,(s p),(sp)،1895، p 79.

تجارتهم تنتعش تارة وتهبط تارة أخرى خاصة خلال المواسم التجارية الكبرى بمنافسة البضاعة الخارجية لها.

فعل العموم نستطيع القول أن العملة الفرنسية في الجزائر كانت تسير وفق التوسع التدريجي للجيش الفرنسي حيث لاحظنا إنتشار التداول بها كان مقتصرا في بداية الإحتلال على المدن الساحلية وبالتوغل التدريجي للجيش وتحكمه في الأسواق الداخلية بدأت هذه الأخيرة تعرف تداولا محدودا بين التجار الأهالي والمعمرين الأوروبيين كماتفطنت السلطة الفرنسية إلى أهمية التجارة الصحراوية فعملت على التحكم في قوافلها وإدخال النظام النقدي الفرنسي خاصة في المدن المتاخمة للصحراء وبذالك ظهرت أسواق مالية وبورصات لتداول للسلع الصحراوية بالفرنك الفرنسي.

وبعد سيطرة على التجارة الداخلية توجهت الإدارة الإستعمارية على التحكم في التجارة الخارجية للمستعمرة حيث جاء قانون الجمارك محدد ومنظما لها وفق ما يخدم الأهداف الإستعمارية ولما تم إنتشار العملة الفرنسية للجزائر رأت الإدارة الفرنسية ضرورة تكوين بنك مصرفي فرنسي خاص بالجزائر 1851م.

الخلاصة:

ومما سبق دراسته نرى بأن سياسة الدولة العثمانية في الجزائر كانت تقوم أساسا على الموارد التي تدر أموالا لخزينة الدولة بدءا بسك العملة و والعمل على فرضها توسيع نطاقها و فرض مكانتها من حيث التداول خاصة نتيجة وجود عملات أجنبية منافسة كما إعتمدت على مصادر دخل الخزينة خاصة الضرائب والتجارة كذالك هو الحال بالنسبة للنظام المالي الفرنسي بدايات الإحتلال إلا أنه أثقل كاهل الجزائر نتيجة قسوة وعنف السلطات الإستعمارية على الجزائريين سواءا من ناحية الضرائب وخاصة منها الضرائب العربية التي كانت جد قاسية أما التجارة فقد عملت سلطات الإحتلال على تسييرها بما يخدم مصالحها وأهدافها التجارية.

الفصل الثاني: سك العملة في دولة الأميــر عبد القادر

1.2- المصادر الأولية لسك العملة

2.2 - مصنع سك العملة والعمال

3.2- دراسة شكلية وضمنية للعملة في دولة الأمير عبد القادر

4.2 - الظروف التي أدت بالأمير إلى كتابة الشعارات الدينية على العملة

يعتبر وجود السكة مظهرا من مضاهر السيادة الجزائرية بضرب نقود محلية متميزة عن غيرها من النقود الأجنبية، ومما لا جدال فيه أن عملية سك النقود العثمانية بالجزائر عامة والنقود الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر على وجه الخصوص تعتبر من بين الموضوعات المختلفة التي يصعب بحثها والتحدث عنها بسهولة ودقة متناهية لعدة أسباب، منها أن النقود العثمانية بأنواعها المتعددة من ذهب وفضة ونحاس ، ضربت بالجزائر على نطاق محدود وكانت كل المعاملات تتم في فلكها و في إطار هذا الوضع النقدي بطبيعة الحال لم تكن للجزائر عملة مستقلة لها شخصيتها وإستمر الحال كذالك إلى أن أسس الأمير عبد القادر دار للسكة ومنح لنفسه كلية مقاومة الإنتشار الإستعماري وإحتلال الأراضي الجزائرية، حيث شرع إلى البحث وإكتشاف الموارد الطبيعية وإستغلال المناجم من أجل إصدار العملة والعمل على تداولها ولهذا الغرض قام بتأسيس مصنع سك النقود بتاقدامت وإعتمد على عمال ذوي خبرة والذي كلفهم بضرب العملة التي كان مضمونها يحتوي على شعارات لم تكن عبثا وإنما لها دلالتها التاريخية نتيجة الضروف الواقعة أنذاك.

1.2 – المصادر الأولية لصك العملة في دولة الأمير عبد القادر:

حاول الأمير عبد القادر إستخراج الموارد الأولية الضرورية لصك العملة [1] ، حيث كان شديد الحرص على إستغلال الثروة المنجمية التي يحتوي عليها تراب بلاده [2]

ولم يكن بحث الأمير وتخزينه للمعادن الخالصة ضروريا فقط لصنع عملته بل كذلك من أجل تكوين صناعة قادرة على جعله مستقلا عن الخارج ، فقد إستطاع في سنة 1839م أن يجمع

---

[1] أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري(1808–1847 م) ج1، ط2، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، (د س)، ص 54 .

[2] فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832–1847)، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر،2012 ، ص262.

ألفي قنطار من الحديد ومئتي قنطار من النحاس، وقد تمخضت أبحاثه عن إستكشاف [1] منجم الرصاص والنحاس في جبال الونشريس والذهب بالقرب من تلمسان والكبريت بجوار تاقدامت [2]، كما أن دولة الأمير عبد القادر إهتمت ببعض النشاطات الأساسية التي كان لها تأثير مباشر على العملة منها:

إقتلاع الأملاح والمعادن خاصة البحث عن النحاس ، حيث أن هذه الموارد الطبيعية لايستهان بها في صك العملة ،[3] ويظهر أنه قد إهتم بهذا النوع من الأبحاث ويتجلى ذالك من خلال الرسالة التي بعث بها إلى ممثله في المغرب الأقصى الحاج وطالب بن جلون شرح له فيها عدم حاجته إلى شراء سبائك الرصاص التي كان يستوردها بسبب ما توفر لديه من مناجم النحاس الكثيرة التي تم إكتشافها وإستغلالها في إنتاج النقود أو الفلوس التي كانت رعاياه في حاجة إليها.[4]

وقد كان الأمير عبد القادر دائم الإنشغال بعدم الإرتباط والتبعية للخارج ونظرا لمحدودية إمكانية موارده فقد كان يعوضها بالشراء من المغرب عن طريق المكلف بأعماله في فاس ومن وهران و مدينة الجزائر لكميات كبيرة من الحديد والصلب والصفائح والفلاذ ولقد كانت تلك الجهود الجبارة التي قام بها الأمير بغية تعزيز البلاد بصناعة تمكنه قدر المستطاع من تجهيز بلاده حتى يتحرر من التبعية للخارج [5] ، فإن الأمير تدخل في عدة خطط لإستعمال قدراته وإعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية كما أدخل الموارد المطلوبة في خدمة ورشات سك النقود في

---

[1] عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2010 ،ص104 .

[2] أديب حرب ، المرجع السابق، ص45 .

[3] mounir bouchnaki، la monnai de l’emir abdelkader ،send، alger ، 1976، p61.

[4] mounir bouchnaki، ibid,p 61.

[5] عبد القادر بوطالب، المرجع سابق، ص105.

تاقدامت [1]،إلا أن هذه الكميات التي وجدها الأمير لم تفي بالغرض فلجأ إلى إستيرادها من الخارج [2] ، وبعد تعيين دوماس كقنصل في معسكر بعد نتيجة معاهدة تافنة 30 ماي 1837م أعطى كل المعلومات للمكلفين بالمهام أمثال الحاج وطالب بن جلون واليهودي بن دران الذي يوجد في المغرب ليوفر للأمير ما يحتاجه وهو ممثل فاس في جبل طارق عن طريق وسيط اليهود إسمه إبن عبي المكلف بمهام سلطان المغرب في هذه المدينة. [3]

وفي صحيفة أخرى تحدث عن اليهودي بن دران الذي جلب 70 حمولة من كربون الأرض وبنادق خشبية وكل ما يحتاجونه من أجل تثبيت الورشات [4].

وقد ذكر سكوت أنه وصل هارب فرنسي يستخدمه المهندس دوماس يحمل رسائل تفيد بأن كميات كبيرة من معدن الرصاص الموجود في جبال جنوبي شرقي تازة ويضيف هذا الأخير أن نسبة الفضة الخام التي إنكشفت في بعض المناطق تبلغ الخمس وذكرت الرسالة أنه يوجد معدن النحاس في مكان يقع على طريق ملياني يمكن إستغلاله بسهولة [5].

ويروي محمد الشريف ساحلي في كتابه عبد القادر فارس الإيمان أن محاميا بارسيا كان مهتما كذلك بالأبحاث المنجمية فقد ذهب إلى المغرب حيث عمل على إستغلال منجمين للكبريت وبعث به السلطان ليقدم خدماته للأمير. [6]

كما إتصل الأمير بإبن دران وجون قياترز قنصل بريطانيا السابق فلبى جزء من طلباته ووصلته الموارد من مراكش ومن مرفأ سدنة وبحوشة هذا إضافة إلى أن الأمير أوجد عدة أنشطة أثرت

---

(1) mounir bouchnaki، op-cit,p61.

(2) فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 263.

(3) mounir bouchnaki ، op-cit ،p61.

(4) ibid,p 61.

(5) فريدة قاسي ، المرجع السابق، ص 262.

(6) محمد الشريف ساحلي، الأمير عبد القادر فارس الإيمان ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،2009 ص 106-107 .

على ضرب السكة كالتجارة الخارجية وإنشاء المصانع إضافة إلى منابع الطبيعية وعائدات الخزينة .[1]

2.2 – مصنع صك النقود والعمال:

قد تبين أن إنشاء عملة وطنية سيساهم قي تقوية نفوذ الأمير لدى القبائل ، وقد أصبح من الضروري إنشاءها خاصة بعدما تعددت العملات المتعامل بها في كامل أرجاء الإقليم، وقد كان أهمها الفرنك الفرنسي والدورو الإسباني(بومدفع) ودورو الإيالة أو الدورو الجزائري، [2] وكان الأمير عبد القادر يريد إنشاء عملته الخاصة و أن يعطي قاعدة مالية جديدة للدولة الجديدة ، و قد تم تأسيس ورشة لصك النقود في معسكر وتجمع المصادر التاريخية أن الأمير عبد القادر أقامها بالضبط في تاقدامت، [3]

وما تبينه الدراسات تبقى تاقدامت الأكثر أهمية والأكثر عظمة [4]، ومن أسباب إختيار الأمير تاقدامت كعاصمة لدولته مجموعة من الأسباب أهمها :

- قلة مناعة مدينتي معسكر وتلمسان بعد إسترجاعهما من يد القائد كلوزيل أراد بذالك أن يهيء قلعة حصينة فقام بتأسيس تاقدامت. [5]
- أن تاقدامت موقع منيع به منحدرات وعرة بعيدة عن الساحل يصعب على المحتلين الوصول إليها ، فطبيعتها الجغرافية ومكانتها الإستراتيجية تحتل في النظام الذي وضعه الأمير مكانة خاصة فهي بموقعها الإستراتيجي على خط التماس بين التل والصحراء تضمن لكل سلطة في البلاد ، كذالك تضمن له البقاء في إتصال متوازن بسكان الشمال الحضر المستقري السكن وقبائل الجنوب الرحل التي لا يمكن ضمان وجودها إلا بتوفير مختلف

---

[1] فريدة قاسي، المرجع السابق،ص 263.

[2] عبد القادر بوطالب ، المرجع السابق، ص101 .

[3] أديب، حرب، المرجع السابق ، ص 54 .

[4] mounir bouchnaki ،op-cit ،p67-68.

[5] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 232.

حاجاتها في أسواق آمنة بمدن لا تبعد كثيرا عن مناطق حلها وترحالها الطبيعية بين الشمال والجنوب .[1]

- كذالك أن المنطقة ذات شعاب ومضائق رهيبة تتربع وسط كم من الجبال الشديدة الإنحدار فهي محمية من الطبيعة لتكون معقلا آمنا يحمي عاصمة الأمير من هجمات الفرنسيين [2]
- إحتواءها على الموارد الطبيعية والإقتصادية الهامة كوفرة الغابات والأحراش ، وكثرة السهول الواسعة والخصبة كسهل منداس وسهل مشرع الصفاء والسارسو وسهول تيسمسيلت وغيرها كما كانت من أغنى مناطق المغرب الأوسط [3]

وحسب دوماس والدكتور بودانس فإن ذالك المصنع كان داخل القصبة لكن إيميريت يقول بأنه كان داخل الحصن و يبدو قول هذا الأخير هو الأقرب إلى الصواب ذلك لأن القصبة كانت مقر لسكن الأمير وعائلته، وبها محكمة ومكان للإستقبال الزوار.[4]

وكانت بداية صك النقود في هذا المصنع منذ 1836-1837م ثم إنقطعت سنة 1837 -1838م لتستأنف بدءا من سنة 1838-1839م إلى غاية 1840-1841، إلا أن لافوا (la voix) نشر قطعة نقدية تحمل تاريخ 1837-1838م [5] ، أما منير بوشناقي يوضح أن

---

[1] أحمد بوزيان ، تيارت من آل رستم إلى الأمير عبد القادر،دار المدار الثقافية ، للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر،2013، ص 248.

[2] أحمد بوزيان ،المرجع نفسه، ص 248-249 .

[3] نفسه ، ص249 .

[4] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق،ص78 .

[5] نفسه، ص 78.

التقارير المكتوبة عن تاقدامت*** تشير إلى أن سنة 1839م كانت بداية ضرب العملة [1] وقد كان هذا المصنع مسير من طرف اليهود وهذا الأخير لم يعمل طويلا حيث تم تحويله بعد معاهدة للباشا القديم إلى عاصمة الأمير الجديدة حيث تم تدعيمهم ب 7إلى 8 آلاف يهود جاءوا من مدينة الجزئر ومن بينهم ألماني فار من كتيبته يقوم بهذا العمل حيث أقتيدو إلى تاقدامت حتى يعملوا بها على صنع عملة جديدة.[2]

وفي عام 1840 م أعطى فارسان وصفا عن تاقدامت في مذكرته الأولى حيث يقول:

ضرب الأمير عملته في تاقدامت ولكن شح المصادر النقدية جعلته يضرب عملته من نحاس لا من فضة والتي دفعها لتجارة بلاده مع أرباح ضخمة " لكن لم تكن معلومات فارسان صحيحة حيث أن الأمير ضرب عملته من نحاس لا من فضة بين1838-1839م ومن مذكرة فارسان إنتشر عند المؤرخين بأن معمل ضرب العملة كان من النحاس ونستطيع حتى قراءة ذلك في سجل شارل أندري جوليان أن الأمير أسس لمعمل ضرب عملته من النحاس ، إلا أننا أثبتنا وجود عملة فضية من بين عملات الأمير.[3]

3.2- دراسة شكلية وضمنية للعملة في دولة الأمير عبد القادر:

إن نظام السكة في دولة الأمير عبد القادر بتاقدامت، قد قام أساسا على قاعدتي الفضة والنحاس أو البرونز اللتين كان يجري التعامل بهما جنبا لجنب مع العملات الأجنبية والشيء الجدير بالملاحظة هو أن نقود الأمير لم تكن مشخصة على عكس النقود العثمانية ، فكان

*** يعتقد دوماس أن مدينة تاقدامت تأسست عام 1835م وتقع على بعد13 كلم غرب ولاية تيارت حاليا شمالا على بعد بضعة كيلومترات من واد مينا،لكن السجين أوغست دوفرانس يقدم بعض الحلقات التي توثق لهذه المؤسسة كعاصمة في 1836،حيث كان الأمير عبد القادر كان يصرح بنفسه إيزاء عاصمته"أود بناء هذه المدينة وإلاحاتها أكبر وأكثر إزدهارا من أي وقت مضى" أنظر كتاب : mounir bouchnaki,op-cit , P67

[1] mounir bouchnaki، ibid، p 70.

[2] عبد القادر دحدوح،المرجع السابق، ص79.

[3] mounir bouchnaki ، op-cit , p 70.

يظهر على كل قطعة جهة مكان وسنة السك، كما أراد الأمير إضفاء الطابع العربي الإسلامي على إمارته نتيجة لسياسة رسمها منذ معاهدة دي ميشال كان الهدف منها إرضاء شعبه بشعور عربي إسلامي وذلك بضربه عبارات التوحيد ولمعرفة صفة هذه النقود وأشكالها المتعددة لا بد لنا من دراسة شكلية وضمنية لمختلف عملات الأمير عبد القادر.

أ_النصفية:

من حيث الشكل : مستديرة الشكل من معدن الفضة تتألف من كتابتين في الوجه والظهر تؤطرهما دائرتان أوحلقتان من خيوط معدنية رقيقة ،الأولى خطية والثانية من جبيبات متراصة تشبه حبات اللؤلؤ.[1]

أما من حيث المضمون: تحمل مكان وتاريخ ضربها بوجهيها وتساوي نصف المحمدية [2] وتحمل الآية الكريمة في قوله تعالى:

1- حسبنا

2- الله

3- ونعم

4- الوكيل [3] أنظر الملحق رقم : (04)

ويقرأ هذا الشعار هكذا (حسبنا الله ونعم الوكيل) ولا شك أن هذا الشعار الديني يشير إلى الأوضاع السياسية والظروف الصعبة التي كان يعيشها الأمير عبد القادر من أجل الجهاد في سبيل الله وتحرير الجزائر من الإستعمار الفرنسي[4]. وفي الوجه الآخر مذكور مسكوك في

---

[1] صالح يوسف بن قربة ،المرجع السابق ، ص207 .

[2] عبد القادر سلاماني، الإستراتيجية الفرنسية للإجهاض الدولة الحديثة (1832-1847)، دار القصبة، الجزائر 2013 ، ص78.

[3] صالح يوسف بن قربة، المرجع سابق، ص208 .

[4] صالح يوسف بن قربة، المرجع نفسه، ص208.

تاقدامت وقد أشار دوماس بنفسه إلى أن هناك الكثير من الأنواع في هذه العملة وبعد نقلها إلى تاقدامت كانت موجهة لصناعة قطع من البوجو والدورو [1] مثال:

1-ضرب

2-في

3-تاقدامت

4-1250هـ [2] .

ب - نقود فضية مجهولة الإسم:

أورد هنري لافوا في دليل المسكوكات الإسلامية المجلد 2 (إسبانيا إفريقيا)[4] ، وصفا مقتضبا لنقد فضي نادر يحمل رقم 1098 يعتبر الفريد من نوعه في المجموعات النقدية المعروفة [3] والتي تساوي نصف فرنك [4].

أما فيما يتعلق بنوع الكتابات المسجلة على هذا النمط الفريد من نقود الأمير عبد القادر فهي جديدة في معناها ومغزاها والهدف الذي ترمي إليه، ففي مركز الوجه كتابة من أربعة سطور أفقية متوازية نفذت بطريقة الحفر البارز، بأسلوب الخط النسخي المغربي، [5] وتشير إلى الآية القرآنية التالية :

---

[1] مصطفى خياطي، علاقات الأمير عبد القادر مع اليهود (1832-1847)، تر:أمينة الشيخ، طبع بالمؤسسة الوطنية للإتصال، (د ب)،2013،ص 33.

[2] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص208 .

[4] Henri lavoix ، catalogue des monnaies musulmanes de la biblioth'ques nationale de paris.vol 12.(Espagne et l'Afrique)paris،1891،p 511.

[3] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص209.

[4] عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،ج4، الجزائر، دار الأمة ،2009، ص293.

[5] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص209 .

1- ربنا

2- أفرغ علينا

3- صبرا وتوفنا

4- مسلمين [1].

وعلى الظهر محل الضرب وتاريخه مثل:

1- ضرب

2- في

3- تاقدامت

4- 1250هـ [2] أنظر الملحق رقم (05)

ومع أهمية هذا الشعار من الناحيتين الدينية والسياسية يبقى هذا النوع من النقود مجهولا بين النقود الأميرية المعروفة تاريخيا [3] .

ج – المحمدية:

فقد سميت بهذا الإسم نسبة للرسول صلى الله عليه وسلم،[4] وهي تندرج من حيث التصنيف النوعي ضمن الفلوس النحاسية التي تمثل القاعدة النقدية الثانية في نظام سكة تاقدامت وهي مستديرة الشكل من النحاس الأحمر تتألف تصاميمها الهندسية من ثلاث حلقات من خيوط رقيقة إثنتان خطيتان تتوسطها حبيبات متراصة على أبعاد متساوية شبيهة بحبات اللؤلؤ والثالثة مدببة والحلقتان الخطيتان تؤطران الكتابة المركزية في الوجهين ومن بعض القطع النقدية الأخرى ،نجد الكتابة مؤطرة بحلقتين معدنيتين الداخلية خطية والخارجية من

---

[1] الآية 126 من سورة الأعراف .

[2] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص 209.

[3] صالح يوسف بن قربة، المرجع نفسه، ص210.

[4] عبد القادر دحدوح ، المرجع السابق، ص79 .

حبيبات متراصة وقد نفذت النصوص فوق مستوى التسطيح من سطرين تشبه الخرطوش قطرها يتراوح بين 17/16 ملمتر ووزنها يتأرجح بين 0.9 و 1.24غ وتحمل الفلوس النحاسية نصوصا كتابية على غرار سابقتها من حيث الشكل وتختلف عنها من حيث المغزى والمعنى[1]. ويذكر سلاماني عبد القادر أنها تساوي نصف فرنك وضربت في تاقدامت [2] وتشير إلى الأية القرآنية التالية:

1- إن الدين

2- عند الله

3- الإسلام [3]

أما كتابة مركز الظهر فتحتوي هي الأخرى على مكان الضرب وتاريخه في أربعة سطور

1- ضرب

2- في

3- تاقدامت

4- 1256هـ . [4] أنظر الملحق رقم : (06)

د_أصناف أخرى من فلوس تاقدامت:

يعتبر هذا الصنف إمتداد للمحمدية من حيث الشكل والحجم، ويختلف من ناحية المحتوى أو الشعار المسجل عليها [5] وكما يشير عبد القادر سلاماني أنها تساوي نصف فرنك [6] وتشير

---

[1] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص210.

[2] عبد القادر دحدوح، المرجع السابق،ص78.

[3] الآية 250 من سورة البقرة .

[4] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق ،ص 211 .

[5] صالح يوسف بن قربة، المرجع نفسه،ص211 .

[6] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 79 .

إلى الآية القرآنية التالية :

1-ربنا

2-أفرغ علينا

3-صبرا

4-وثبت أقدامنا.[1] أنظر الملحق رقم:(07)

أما في الظهر فقد سجلت كتابة مركزية تنص على مكان وتاريخ الضرب.[2]

ونوع آخر يحمل الآية التالية:

1- ربنا

2- أفرغ علينا

3- صبرا

4- وتوفنا مسلمين .[3]

كذلك نوع آخر يشير إلى الآية التالية:

1- ومن يبغ

2- غير الإسلام

3- دينا

4- فلن يقبل منه .[4] أنظر الملحق رقم :(08)

وكانت جميع الرسوم والسكوك التي تصدر عن الحكومة الجزائرية إنما تصدر بإسم الأمير مختومة بخاتم الإمارة المنقوش فيه هذا البيت من قصيدة البردة المشهورة

---

[1] الآية 250 من سورة البقرة.

[2] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق ، ص211.

[3] الآية 250 من سورة الآعراف.

[4] الآية 84 من سورة آل عمران .

ومن تكن برسول الله نصرته * * * * أن تلقه الأسد في آجامها تجم

وفي جوانب خاتم الإمارة مكتوب الله محمد ،أبو بكر،عمر،عثمان [1]، وفي وسطه داخل دائرة إسم الأمير هكذا " الواثق بالقوي المتين ، ناصر الدين عبد القادر إبن محي الدين مع ذكر التاريخ 1248هـ .[2] أنظر الملحق رقم : (09)

4.2 – الظروف الي أدت بالأمير إلى كتابة الشعارات الدينية على العملة:

مما لا شك فيه أن ظهور مسكوكات الأمير عبد القادر في شكلها وفي صياغتها الجديدة جنبا لجنب مع المسكوكات العثمانية التي تمثل السلطة الشرعية في البلاد فضلا عن المسكوكات الأجنبية ذات الإشارات والرموز المسيحية ، يعد نقطة تحول كبرى في تاريخ الجزائر ، ودليلا قاطعا على قيام سلطة سياسية ذات سيادة ونظام حكم مستقل في إتجاهاته المذهبية وفلسفته عن أنظمة الحكم السابقة ، يتجلى هذا الإتجاه الجديد في حكم البلاد خلال هذه الفترة التاريخية المتميزة من تحليلنا طرز المسكوكات التي أصدرتها دار السكة بتاقدامت ، مبتدئين بمضامين الطراز الأول .

أ- مسكوكات الطراز الأول:

مسكوكات هذا الطراز مستديرة الشكل تحمل في الوجهين نصوصا كتابية تتألف من ثلاثة سطور يفصلها خطان متوازيان تشير إلى هذا الإقتباس: [3]

---

[1] إبراهيم مياسي، من قضايا التاريخ المعاصر ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ،بن عكنون (الجزائر) ،2007 ،ص 39 .

[2] عبد الرحمان الجيلالي بن محمد،المرجع السابق، ص293 .

[3] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق، ص222.

مركز الوجه	مركز الظهر
1-ومن يبتغ	1- ضرب
2-غير الإسلام دينا	2- في تاقدامت
3-فلن يقبل منه [1]	3- 1250 هـ

هذا الإقتباس القرآني هو الشعار الأول الذي سجله الأمير عبد القادر وهو يكشف عن الغرض الذي قامت من أجله الدولة الجزائرية في هذه الأوضاع المعقدة والظروف الصعبة لتحقيق إستقلال البلاد ووحدة الأمة وتمسكها بدينها الإسلامي الحنيف وبالتالي إحياء تراث السلف الصالح وهذا يدل على ثقافة الأمير الإسلامية ومدى تمسكه بتعاليم ديننا الحنيف .[2]

ومع أهمية السكة كشارة من شارات الحكم ، فإن نقود هذا الطراز لم تحمل إسم الأمير عبد القادر الذي رفع لواء الجهاد ضد الغزو الفرنسي وإقامة دولة الحق ، فعلى الرغم من تشابهها مع المسكوكات العثمانية شكلا ، فقد خالفتها نصا وروحا بما تضمنته من آيات قرآنية ظهرت لأول مرة ككتابة نقدية منذ دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر ، وفي هذا النطاق وتخليدا لتأسيس الدولة وإستقلالها وسيادتها أصدر الأمير عبد القادر سلسلة من المسكوكات الفضية والنحاسية بدار الضرب بتاقدامت ، ومما أشرنا إليه سابقا يتبين لنا حرص الأمير على إحياء تقاليد السكة العربية الإسلامية بشكل عام والمغربية بشكل خاص .[3]

وكما أن هذا الشعار على نقود الأمير عبد القادر يستوجب الوقوف والتأمل ذالك أن إستعمالها كشعار ديني على نقوده في هذه الفترة بالذات 1834-1835 م كان يصور لنا الصراع القائم بين الديانتين السماويتين هما المسيحية الصليبية من جهة والدين الإسلامي من

---

[1] الآية 85 من سورة آل عمران.

[2] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق ، ص 222.

[3] صالح يوسف بن قربة ،المرجع نفسه، ص 222-223.

جهة ثانية وصراع بين حضارتين غربية مسيحية ومشرقية إسلامية ، كما يعتبر كذالك صراع بين قوتين عسكريتين غير متكافئتين ، قوة إستعمارية تريد إستغلال العباد والبلاد، وقوة مظلومة هي صاحبة الحق وطنها دولة الأمير عبد القادر التي كانت تسعى إلى تحقيق الإستقلال والسيادة وتحرير البلاد من الإستعمار الفرنسي ، ومن هنا تتجلى أهمية دراسة النقود من الناحية الحضارية ، كون وجود هذا الشعار على النقود يعبر عن المبدأ الديني الذي قامت على أسسه الدولة الجزائرية .[1]

ب – مسكوكات الطراز الثاني:

وهي نحاسية مضروبة بتاقدامت منذ عام 1250هـ 1835م تمثل أهمية خاصة في تاريخ الصراع بين قواة الأمير عبد القادر وبين قوات الفرنسيين الذين راحوا يكتسحون أراضي الجزائر مقتحمين حدود دولته ، خصوصا في فترة حكم (تريزيل) قائد حامية وهران ، وكان اللقاء في معركة المقطع التي إنتصرت فيها الجيوش الجزائرية بقيادة عبد القادر وسجل الأمير فيها أروع الإنتصارات والسنوات التي تلتها أصدرت دار السكة بتاقدامت كميات هائلة من نقود (محمدية) تحمل شعارا جديدا يعتبر إمتدادا وتأكيدا للشعار السابق على هذا النحو:[2]

مركز الوجه:	مركز الظهر:
إن الدين	ضرب في
عند الله	تاقدامت
الإسلام	1250هـ [3]

[1] صالح يوسف بن قربة، المرجع نفسه، ص 227–228.

[2] صالح يوسف بن قربة ،المرجع نفسه، ص 228.

[3] الآية 19 من سورة آل عمران.

فالمسكوكات بهذه التصورات و المفاهيم الجديدة كانت تتفاعل مع الأحداث ووقائع عاشتها البلاد من خلال الفترة الواقعة ما بين 1834-1841م، ومن بين الأحداث البارزة التي عاصرتها النقود وضربت خصيصا للتعبير عنها تلك المعاهدات التاريخية الهامة التي عقدتها فرنسا مع الأمير عبد القادر وخصوصا معاهدة تافنة [1]، وفي هذا السياق تتجلى لنا بوضوح أسباب ضرب هذه النقود من قبل الأمير عبد القادر ، كما تتضح أيضا أسباب نقش عبارة "إن الدين عند الله الإسلام "حيث أراد مؤسس الدولة الأمير عبد القادر خلال جهادة ضد الفرنسيين إقامة دولة مستقلة تتوفر فيها شروط السيادة ، ولعل الهدف الأسمى كان يرمي إلى تحقيقه هو جعل الشعب الجزائري شعبا واحدا و إستمالته إلى المبادئ الإسلامية، وبالتالي يدل على هذا الإتجاه الإصلاحي للآيات الكريمة التي نقشها على نقوده والتي تمثل مدى إرتباط الأمير وتمسكه بمبادئ الشريعة الإسلامية .[2]

ج- مسكوكات الطراز الثالث:

فهو ماضربه الأمير من الفضة وعرف باسم(النصفية) ورغم صغر حجمها وخفة وزنها فقد حملت نصا كتابيا في غاية الأهمية [3] .

الوجه:	الظهر:
1- حسبنا	1-ضرب في
2- الله	2-تاقدامت
3- ونعم	3-1254هـ
4- الوكيل [4] .	

[1] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق، ص 229 .

[2] محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الأمير عبد القادر ، شرح وتعليق ممدوح حقي, ط2، منشورات دار اليقضة بيروت، 1964 ، ص 53.

[3] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق، ص 230.

[4] الآية 173 من سورة آل عمران .

وتعود نقود النصفية من النقود النادرة في العالم ، إذ لايوجد منها سوى ثلاث قطع فقط إثنان منها بالمتحف الوطني للآثار بالجزائر ، والثالثة بباريس وتعكس الآية الكريمة المسجلة عليها أبرز الأحداث والمستجدات التي عرفتها الدولة الجزائرية الحديثة من 1838-1839 م وفي مقدمتها ما وفرته معاهدة تافنة من مكاسب معتبرة وأتاحت له الهدوء والسلام وتمكن من خلالها تثبيت سلطانه ومن زاوية أخرى يمكن إستنتاج أن الشعار كان يصور الوضع ومن زاوية أخرى يمكن إستنتاج أن الشعار كان يصور الوضع الصعب الذي عاشة الأمير[1] ، خاصة بعد إشتداد الضغط من طرف الفرنسيين خلال السنوات التالية للمعاهدة وطلب المساعدة من الدولة العثمانية في جهاده ضد الفرنسيين ولكن دون جدوى فالتجأ إلى الله سبحانه وتعالى يطلب نصره ويوكل أمره .[2]

ومن ثم فإن هذه الآيات القرآنية تكشف النقاب على جوانب مختلفة من سياسة الأمير التي إتبعها في صراعه من أجل البقاء وإثبات السيادة والوحدة الوطنية والدينية لشعب الجزائر ،وقد آثر الأمير عدم نقش إسمه على النقود بل فضل أن تحمل آيات من الذكر الحكيم حتى تكون لها قوة تأثير فعالة في إذكاء النفوس إلى الجهاد.[3]

د – مسكوكات الطراز الرابع:

حيث تحمل نقود هذا الطراز نصوصا كتابية نفذت بأسلوب الخط النسخي المغربي والتي ضربت بتاقدامت من 1840-1841م وتحمل الآية الكريمة.[4]

---

[1] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص 231.

[2] صالح يوسف بن قربة،المرجع نفسه ، ص 231.

[3] نفسه ، ص 230.

[4] صالح يوسف بن قربة ، المرجع نفسه ، ص 231.

الوجه:	الظهر:
1- ربنا	1- ضرب في
2-أفرغ علينا	2- تاقدامت
3-صبرا وتوفنا	3- 1256هـ
4- مسلمين .[1]	

واضح جدا أن الهدف من تسجيل هذه الآية على نقود الأمير هو التعبير عن وضعيته وأحوال المسلمين معه وعدم إستقرار أوضاع وأحوال الدولة بسبب الضغط الفرنسي على أراضيه ، وقلة الأنصار خاصة أن بعض القبائل كانت معادية ومناهضة له ، والتخوف كذالك من المصير المحتوم الذي يتوقعه في نهاية المطاف .[2]

وقد جعل الأمير من هذه الآية وغيرها من الآيات شعارا أو دعوة إلى جيوشه إلى المضي قدما في تحرير أراضي الدولة وإستعادة سيادتها، ولا شك أن تاريخ 1256هـ يشير إلى الدولة وإحتفاظها بمدينة تاقدامت .[3]

كما قام الأمير بضرب نقودا أخرى تحمل شعارا مشابها هو :

" ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا " [4]

وتأسيسا على ماسبق نستطيع القول بأن الأمير عبد القادر الجزائري قد لجأ إلى الحرب النفسية عن طريق الوسائل الإعلامية والدعاوية المتمثلة في النقود ، والذي عبر بواسطتها عن أهم القضايا والأحداث التي عاشها منذ إعلانه الجهاد على العدو الفرنسي.[5]

---

[1] الآية 126 من سورة الأعراف.

[2] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق، ص 232.

[3] صالح يوسف بن قربة ، المرجع نفسه، ص232.

[4] الآية 250 من سورة البقرة.

[5] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص 232-231.

وكان قصد الأمير من إستعمال هذه الشعارات على عملته هو كسب الأنصار وإستمالتهم وإثارة حماسهم إلى الجهاد في سبيل الله ومن أجل تحرير الوطن إذ نستكشف من منطوق نصوصها أنها تصوير واقعي ومرآة عاكسة لأهم الأحداث التي شهدتها الدولة الجزائرية وهي تحاول بناء أجهزتها والتمكين لنفوذها وبسط سيادتها على الجزائر. [1]

[1] صالح يوسف بن قربة، المرجع نفسه، ص 232.

الخلاصة:

ومما سبق نخلص إلى أن رغم الظروف التي كانت سائدة في الجزائر إلا أن هذا لم يكن عائقا أمام الأمير عبد القادر بأن تأسس دولة بمختلف أسسها ونخص بالذكر العملة فرغم الظروف الصعبة والوضع السائد أنذاك إلا أن الأمير تمكن من سك عملته بما إستطاع من جهد وإستغل ما توفر من إمكانيات أحسن إستغلال حيث ستبقى هذه الأخيرة شاهدة على إخلاص هذا الرجل إلى تأسيس دولة إسلامية قوامها الدين الحنيف ودستورها القرآن.

الفصل الثالث: مصادر العملة في دولة الأمير عبد القادر

1.3- الضرائب وإنعكاساتها

1.1.3- العشور

2.1.3- الزكاة ومصاريفها

3.1.3 - ضريبة المعونة

4.1.3 - الخطية

5.1.3 - رسوم الأسواق وحقوق الجمارك

6.1.3 - عوائد إحتكار تصدير المواد الأولية

7.1.3 - مساهمة الموظفين بضريبة خاصة تعرف بـ "حق البرنس"

8.1.3 - مردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال

2.3 التجارة الداخلية والخارجية

1.2.3- التجارة الداخلية

2.2.3- التجارة الخارجية

إعتمدت دولة الأمير عبد القادر في القيام بمهامها العسكرية ومشاريعها الصناعية وتسيير أجهزتها الإدارية ،على المداخيل الجبائية وموارد بيت المال المتعددة ،هذه الموارد والمصادر التي سنحاول التعرض لها في هذا البحث رغبة منا في إبراز أحد الأوجه الحضارية الأصيلة للدولة التي أنشأها الأمير عبد القادر ، في أوضاع معقدة وظروف صعبة بحيث إقتصر على ما أباحته الشريعة الإسلامية من أصناف زكاة وعشور.....إلخ وذالك حتى يضمن لدولته موارد إضافية مستقرة إلا أن سوء الأوضاع وحاجة الأمير إلى الأموال من جهة وعدم قدرة الأهالي على تسديد هذه الضرائب أدى ذالك إلى إنعكاسات سلبية على النظام الضريبي في دولة الأمير، كما إعتمد الأمير على التجارة بإعتبارها مصدر لدخل الدولة فمنها التجارة الداخلية والتي كانت نشطة خاصة في المناطق التي سيطرت عليها سلطة الأمير أما التجارة الخارجية فإعتمد فيها وبصفة كبيرة على تصدير القمح الذي جنى منه أرباح طائلة لدولته أمما فيما يتعلق بتداول العملة فإن الأمير وجد صعوبات في فرض عملته وذالك نتيجة وجود عملات أجنبية متداولة في الدولة.

1.3الضرائب وإنعكاساتها على دولة الأمير:

كان على الأمير عبد القادر إستثمار كافة الموارد لما يطلق عليها إسم إقتصاد الحرب فقد كان عليه كما قال هو ذاته " **لتوفير المصاريف للإدارتي كان علي أن أصنع كل شيئ من العدم،رغم أنني قيدت نفسي بالإنفاق على ما هو ضروري فقط، فكان لابد من فرض الضرائب الثقيلة** "[1] ، كما أن حتميات الحرب تقتضي تنظيما ماليا جيدا فقد كانت كل القبائل خاضعة للضريبة [2]، حيث أعلن الأمير المساواة الجبائية بين المسلمين بإلغاء الخراج لكنه إشترط

---

[1] فتحي دردار، الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية (1832-1847)، (د ن)(د ب)،2001، ص 99.

[2] محفوظ قداش، الجزائر للجزائريين ، تر: المعراجي محمد ، طبع بالمؤسسة الوطنية للإتصال ،الجزائر،2008، ص79-80.

على الجميع دفع ضريبة [1] ، ولقد صنف الأمير الضريبة في الأنواع التالية :

1.1.3- العشور:

ضريبة تجمع مالا وعينا على كل أصناف المزروعات كالحبوب والخضر والثمار.[2]

2.1.3- الزكاة والمصارفها:

كانت تستخلص من الخيول والجمال والبغال والأبقار والأغنام حسب النسب المحددة شرعا إذ كانت العادة تقتضي أن يوجد من مجموع الأغنام 100/1 ومجموع الأبقار 100/3 ومن مجموع الجمال 100/5.2.[3]

هذا وإن جباية وضريبتي العشور والزكاة من مهام كل الموظفين الإيداريين على إختلاف درجاتهم ، فشيوخ القبائل يساعدون في وضع قوائم المساهمين في دفع هاتين الضريبتين، بينما القياد يطلب منهم ظبط تلك القوائم نهائيا إعتمادا على تقدير مساحة الأرض ونوعية المحصول وكميته وتقديمها للأغوات للإحتفاظ بها وتكليف مساعديهم بتسلمها ،هذا في الوقت الذي يخرج فيه الخليفة أو حاكم الولاية من مقر إقامته للتجول في الأرياف إظهارا لقوة الدولة وحثا للأهالي على دفع ما يتوجب عليهم ، [4] وتتم عملية جمع العشور في الصيف عندما يتوجه رجال القبائل إلى أماكن معينة لتسليم حصصهم للأغوات .[5]

ومن هناك تشحن الحبوب إلى المطامير العامة أو مخازن الدولة الواقعة في أغلبها بالمدن الداخلية كتاقرارت"سبدو" وسعيدة وتازة وتاقدامت وبوغار وذالك حتى تصبح من الممكن تسويقها

---

(1) André juilien charles، histoire de l'algerie contemporaine، (1827-1871).alger,2005،p184.

(2) فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 265.

(3) فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص266.

(4) ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة،ج2، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، مطبعة أحمد زبانة،الجزائر، (د س)،ص252 .

(5) سعيدوني ناصر الدين ،"النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر" . **مجلة الثقافة**،ع 75، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع ، مطبعة أحمد زبانة ، الجزائر، 1983، ص 127 .

للخارج عن طريق المرافئ البحرية أو توزيعها على الجيش وحفظها لوقت الحاجة ، بينما قطعان المواشي والخيول والجمال التي تستوفى كزكاة من سكان الريف فهي أيضا توفر للدولة حيوانات الركوب والنقل وتمد الجيش باللحوم ،أما مابقي منها ولم يحتج إليه فيوزع على القبائل ويتولى القياد تخصيص مراع له وإستئجار رعاة للمحافظة عليه.[1]

كما يجب علينا أن نأخذ بعين الإعتبار الظروف الصعبة التي كان يواجهها الأمير التي تقتضي الحصول على الدعم المادي لمواجهة العدو الفرنسي إلتجأ إلى طلب العون من رعيته، فإستحدث ضريبة خاصة لدعم المجهود الحربي عرفت بـ [2]

3.1.3- ضريبة المعونة:

حيث إستحدثها الأمير بعد عام 1839 م وإستشار في ذالك علماء من الجزائر والمغرب الأقصى ومما يلاحظ أن هذه الضريبة ما فتئت تتزايد بتطور الحرب مع فرنسا حتى أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل سكان الريف، وكانت السبب في تهرب بعض القبائل من دفعها والتحول من مناصرة الأمير في جهاده ضد الفرنسيين إلى موالين لهم [3]

ولمعرفة ضخامة هذه الطارئة يشير إلى أن أحد الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة تقدرها بـ: الريال بوجو حسب الأقاليم والقبائل بما يلي : نواحي المدية وملیانة وجهات الشرق "التيطري والشلف" 250.000 ، قبيلة فليتة زدامة 300.00، قبيلة مهاجر 300.00، قبيلة آغا الغرابة 25.000 معسكر وندرومة 500 [4].

4.1.3- الخطية:

وهي غرامة يقرها الأمير أو المسؤول في الولاية على القبائل لمعاقبة من يقترف خطأ

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي...، المرجع السابق ، ص 127 .

[2] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 266-267 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث..، المرجع السابق، ص253.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي..، المرجع السابق، ص 127

فاحشا أو خطأ جماعيا أو جريمة نكراء ويودع المال في خزنة الإمارة بمعسكر[1] ، ولأخذ فكرة على مقدار هذه الغرامة نذكر أن الغرامة التي فرضت على القبائل السبخة بمنطقة الشلف الأسفل التي وقفت في وجه الأمير وحالت دون بسط نفوذه على الجهات الشرقية بتحريض من أتباع درقاوة بلغت 500 دورو و1000 بندقية و 100 حصان.[2]

ويضاف إلى هذه المداخيل غير القارة من خطية وغرامة، ماكان يتلقاه الأمير من إعانات خارجية ، مثل مساعدة سلطان المغرب مولاي عبد الرحمان في السنوات الأولى لكفاح الأمير ، والتي قدرت في إحدى المرات ب 160 قنطار من البارود و 1500 من البنادق الإنجليزية و 4 مدافع ومجموعة من الخيام الأحذية وكميات من الكبريت والقماش[3] .

5.1.3- رسوم الأسواق وحقوق الجمارك:

التي يتولى الإشراف عليها المحتسبون ، وقد أولى الأمير عناية خاصة بهم وذالك حتى يحول دون تسرب الأقوات والبضائع للمراكز الفرنسية بالسواحل فمنع تصدير أي بضاعة أو إنتاج دون رخصة خاصة منه ،[4] وأوقع العقاب الصارم بالمهربين ومحترفي سبل القوافل المتنقلة بين الأقاليم أو المتوجهة إلى الأسواق الداخلية وهذا مامكن بيت المال الحصول على مبالغ ضخمة كانت في أشد الحاجة لدعم المجهود الحربي ضد الفرنسيين . [5]

6.1.3- عوائد إحتكار تصدير المواد الأولية :

وقد إتبع الأمير في ذالك خطة إقتصادية إنتهجها الدايات في العهد العثماني ، وتتمثل في منع الفلاحين وملاك الأراضي ومربو المواشي من يبيع إنتاجهم مباشرة إلى التجار الأجانب

---

[1] أديب حرب ، المرجع السابق ، ص 58.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث.....، المرجع السابق، ص454.

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي .....، المرجع السابق، ص 128.

[4] فريدة قاسي، المرجع السابق،ص 267 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي .....، المرجع السابق، ص 128 .

أو تسويقه إلى المراكز الفرنسية بوهران وأرزيو ومستغانم [1]، رغم ماتنص عليه المعاهدات التي وقعها الأمير مع الفرنسيين، وإلزامهم إعتمادا على أحكام الشرع ونظرا لظروف الحرب ببيع فائض إنتاجهم الفلاحي والحيواني بسعر محدد من قبل وكلاء الأمير ، ومع ذالك الإحتكار وفر لخزينة بيت المال مبالغ ضخمة إلا أنه ألحق أضرار بالفلاحين [2] ، وذالك لأنه فرض عليهم بيع محاصيلهم وقطعانهم بثمن بخس في حين يعاد تصدير نفس المحاصيل والمواشي بأثمان مرتفعة فقنطار القمح كان يشتريه الوكلاء التجاريون للأمير ب 16 فرنك ويعاد بيعه إلى الأجانب بثمن 36 إلى 40 فرنك [3] .

7.1.3- مساهمة الموظفين بضريبة خاصة تعرف بـ"حق البرنس":

وهذه الأخيرة تسمح لهم بمشاركة الرعية فيما تتحمله من مطالب مالية ، وفي الوقت نفسه تمنحهم حق الإحتفاظ بمناصبهم الإدارية مدة سنة أخرى [4] ،وحتى لا تتحول إلى نوع من حقوق شراء المناصب الشائعة في العهد العثماني ، حددت بصفة نهائية حسب الترتيب التالي: الخليفة 5000 بوجو ضريبة مساهمة وحق برنوس و500 بوجو إعانة لموظفي الخزانة "عوائد" [5]، الآغا 100 بوجو مساهمة و50 بوجو إعانة للموظفين، القائد 70 بوجو مساهمة و50بوجو إعانة للموظفين، الشيخ 20 بوجو مساهمة و50 بوجو هدية لموظفي الدولة.[6]

8.1.3- مردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال:

حيث يتولى إستخلاصها وحفظ ما يعود لبيت المال منها موظف يعرف بقائد الطريق الذي يقوم بنفس المهام التي يتولاها بيت المالجي في العهد العثماني ، ويلحق بمردود أملاك

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه ، ص 128 .

[2] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 268

[3] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث ..... ،المرجع السابق ، 154.

[4] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 268 .

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي .....،المرجع السابق، ص 128 .

[6] فريدة قاسي، المرجع السابق ، ص 268-269 .

بيت المال ، تلك الأرباح التي يحصل عليها صاحب بيت المال من إستغلال ملاحات أرزيو التي يشرف عليها.[1]

كما كان هناك مصدرا آخر كمورد مالي وذالك عن طريق غزوات غنائم العدو[2] ، بحيث تزايدت مصادر دخل الأمير عن طريق الغزوات التي كان يقوم بها كلما لجأت القبائل إلى السلاح لحل خلافاتها فيما بينها ، فجعل من دولته المرجع الوحيد للإحتكام من أجل حل هذه الخلافات ، وأمكن له توسيع هذه القاعدة وتعميمها بحيث باتت لا تطلق رصاصة واحدة إلا بإذن الأمير وموافقته ، وكان يعمل على توزيع الخيول والبغال والإبل التي تزيد عن حاجته بين القبائل للعناية بها ورعايتها لقاء أجورا كافية ، وقد برهنت هذه الطريقة عن أهميتها وفاعليتها لمجابهة الظروف الصعبة الناجمة عن الحرب . [3]

كل هذه المصادر المختلفة وفرت لخزينة الأمير عبد القادر موارد ضخمة ومساعدته على الإنفاق ورعاية أجهزة دولته الناشئة ، ولأخذ فكرة عن مقدار هذه المصادر يشير[4*]" **ليون روش**" الذي قربه الأمير وأطلعه على الأمور الداخلية لدولته ، حيث قدرت ثروات دولة الأمير عام 1839 بما يلي[5] :

---

[1] فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص 269 .

[2] محمد علاق، الأمير عبد القادر في كتابات الفرنسيين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر (2) ،الجزائر، 2011-2012 ، ص 53 .

[3] فتحي دردار، المرجع السابق، ص 100.

[4*] ولد في مدينة غرونوبل الفرنسية في سنة 1809م، من أبوين فرنسيين وتوفي في نفس المدينة سنة 1901م، زاول دراسته في مسقط رأسه وأتمها في ثانوية تورنون التي نال منها شهادة الباكالوريا1828م، دخل معهد الحقوق في غرونوبل ،وفي 30 ماي 1837م عقد إتفاقية سلم بين الأمير والجنرال بيجو نيابة عن حكومته، ونظرا لطابع حب المغامرة الذي نمى في نفسه فإنه قدم إلى الجزائر ، شغل ومارس عدة أدوار خطيرة كالتجسس على قدرات الأمير عبد القادر عندما إلتحق بصفوفه إدعى أنه أعلن عن إسلامه ، وبعد أداءه لهذه المهمة هرب إلى القوات الفرنسية وأباح لها بالعديد من الأسرار عن جيش الأمير ...أنظر: يوسف مناصرية ، ليون روش، مجة سيرتا ،ع8،دار البعث للطباعة والنشر،(قسنطينة) الجزائر،1983 ، ص ص5-10.

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)،ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص85.

:1.500.000 فرنك ذهبي ، وما يكفي من الحبوب لمدة سنتين في المطامر، و2000جمل و 800 بغل و1000 حصان منها 700 خاصة بالفرسان المحاربين و300 خيمة قديمة وجديدة تتسع كل واحدة منها لإيواء 33 رجلا مع 800 طن من البارود الخام والجاهز للإستعمال وما يتطلبه من رصاص ، بالإضافة إلى 8000 بندقية و2000 طن من الحديد و200 طن من النحاس و100 طن من الكبريت وكميات أخرى من الجبس المهيأ للإستعمال.[1]

فبعد عرضنا للنظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر نتيجة فرضه لمجموعة من الضرائب سنتطرق لأهم الصعوبات والعراقيل التي واجهت الأمير في إقرار هذا النظام الضرائبي وكانت كالآتي :

- تجدد الحرب مع الفرنسيين إثر نقض معاهدة تافنة والتي أدت إلى إنهيار الإقتصاد وإتلاف الإنتاج وتعطيل المصانع وإبطال صلاحيات الموظفين في تحصيل الضرائب. [2]
- أعمال التدمير التي ألحقها الفرنسيون بإقتصاد دولة الأمير من تحطيم المصانع البنادق وسبك الحديد وتوقف العمل في مصنع الملابس [3] ، إضافة إلى نهب زمالة الأمير في 15 ماي 1843م وأخذ ثرواتها التي إعتبرت ضربة قاسمة للنظام المالي والضريبي خاصة وأن مخاون الدولة في تاقدامت خربت إضافة إلى تضرر الخزينة العامة من تكاليف الحرب ومع حلول شهر جانفي 1839م شبه خالية من كل إحتياط نقدي. [4]

---

[1] سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث .....، المرجع السابق، ص 256.

[2] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 270 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي....، المرجع السابق ،ص 130-131 .

[4] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 521.

- تزايد إعتماد الأمير على ضريبة الجهاد المستحدثة – المعونة [*5]– مما أثقل كاهل السكان الذين لم يعودو قادرين على دفعها [1]، بعد أن تعرضو لحملة مدمرة من طرف الجيش الفرنسي ، خاصة بعد إلزامهم بدفع معونة حرب للأمير قدرت حسب بعض المصادر بـ 100.000 ريـــال بوجو [2].
- المضار التي ألحقها نظام الإحتكار بإقتصاديات الريف ، وقد وجد في هذا النظام اليهودي بن دران فرصة ملائمة لجميع ثروات طائلة مقابل تصريف الحبوب والمواشي لإسبانيا وإنجلترا وفرنسا ، ولعل ظروف الحرب وإنشغال الأمير هو الذي حال دون الحد من تصرفات إبن دران والقضاء على مضار الإحتكار، لا سيما بعد أن أصبحت أساليب هذا اليهودي لإكتساب الرضا ونيل الخطوة لدى موظفي الأمير والتجار الأوروبيين تثير التساؤلات والشكوك حول نواياه [3] .

*** إنعكاسات النظام الضريبي على دولة الأمير عبد القادر:**

إن النظام الضريبي في دولة الأمير عبد القادر قد كاد أن يكون مثاليا ، خاصة أنه إلتزم فيه بمختلف تعاليم الشرع الإسلامي لكن الدولة الجزائرية أنذاك لم تكن لوحدها فإنما كان المستعمر الفرنسي يعكر صفو الحياة فيها وأثر على دولته وبشكل كبير نتيجة ظروف مختلفة متمثلة في الآتي:

[*5] وفي الحقيقة إن المعونة لم تكن وحدها سببا في نفور بعض القبائل في صف الأمير وإنما هناك عوامل أخرى أهمها العامل النفسي كما هو الحال لدى الدوائر والزمالة القبيلتان المخزنيتان في العهد العثماني اللتان كانا لقرون سيدتا السكان وهم همزة الوصل والواسطة بين السكان والرعية خاصة في جباية الضرائب ولما تغيرت الأحوال أصبحو هم رعية الأمير أخذتهم عزة النفس على الخضوع لما كان لهم رعية بالأمس القريب لجؤو ا عن طريق قائدهم آنذاك مصطفى إسماعيل إلى الفرنسيين .
أنظر: توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص 519.

[1] فريدة قاسي ، المرجع السابق، ص 271.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث .... ، المرجع السابق،ص 331 .

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص،331 .

أ- الحملات العسكرية:

حيث أجبرت الحملات العسكرية التي كان يقودها الأمير وخلفاءه بعض القبائل على الخروج عن حكم الأمير مما أدى بالأمير بأن يصبح عدوا لعدد من القبائل من أنجاد الصحراء إلى مقاطعة قسنطينة وعين ماضي حيث أمر الأمير خلفاءه بأن يقوموا ببعض الحملات العسكرية أمثال محمد البوحميدي في تلمسان ومصطفى بن التهامي في معسكر وذالك لجباية الضرائب فمثال ذالك الحملة التي قام بها مصطفى إبن التهامي في 28 مارس 1838م بدءا من قبيلة مهاجر التي إنتقم منها بتجريدها من سلاحها وخيولها ..... إلخ ونتيجة لما قام به إبن التهامي فإنهم لم يدفعوا أية غرمات من ثم فإن الحملات التي قام بها خلفاء الأمير وحدوث بعض التجاوزات فيها من قبل الخلفاء أثر سلبا على العلاقة بين الرعية والدولة .[1]

ب- الزيادات الضريبية:

كان يسعى الفرنسيون وخاصة منذ قدوم الجنرال بيجو في القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر مما إضطر هذا الأخير إلى فرض زيادات ضريبية التي أصبحت حملا ثقيلا على السكان وهذا ما أدى بهم إلى الإمتناع عن تسديدها فمنهم من لجأ حتى إلى صفوف المحتل الفرنسي وأصبح عدوا للأمير . [2]

ج- سوء التسيير:

إن الصراع القبلي الذي أخذ من الأمير جهدا ووقتا للقضاء عليه فإنه كان نتيجة سوء سياسة الموظفين الإداريين مما أثر على وحدة القبيلة وغرس الأحقاد والضغائن بينهم مثال ذالك ما حدث بين قبيلة الحشم والمعقل وبني عامر.[3]

---

[1] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص517-519 .

[2] توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص 519 .

[3] توفيق دحماني، المرجع نفسه، ص ،520.

2.3 _ التجارة:

1.2.3 –التجارة الداخلية:

كانت حكومة الأمير عبد القادر تهتم إهتماما خاصا بالتجارة ولا سيما تجارة الحبوب والصوف ، وهي تمثل الإنتاج الأساسي لبلده [1] ، وقد إحتفظ الأمير لنفسه بإحتكار تصدير الحبوب إلى الخارج بموجب أحكام معاهدة ديميشال وكان يستعين في ذالك بخبرة وكيله اليهودي إبن دران، [2] حيث كان يحرس على ممارسة هذه السلطة ضد الفرنسيين الذين كانو يحتلون الموانئ وذالك بطريقة تجعل هؤلاء لا يستلمون أية بضاعة أساسية من حبوب وماشية وأصواف إلا بترخيص منه.[3]

كما أن دولة الأمير تحتكر التجارة مع قوات الإحتلال وقد منع الأمير السكان من التعامل مع الجيش الفرنسي مباشرة [4] ، خاصة بعدما نشطت التجارة في مدن إمارة الأمير وإرتبطت أسواقها المهمة فيما بينها فكان ذالك مناسبة لعمليات واسعة في البيع والشراء ، وتوفير الأموال الطائلة لبيت المال في معسكر حيث نظمت فيها الأسواق التجارية أسبوعيا ولمدة ثلاثة أيام من الجمعة إلى غاية الأحد .[5]

وما ساهم في نشاط وإزدهار هذه التجارة الأمن الذي كان مستتبا تماما في كل الأقاليم الواقعة تحت سلطة الأمير، مما هو عليه في مناطق النفوذ الفرنسية وفي المغرب

حيث يقول بن أشنهو عن هذا الموضوع: "**كان الأمير صارما فيما يخص قضية أمن الطرق**

---

[1] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 252.

[2] إسماعيل العربي، "حكومة الأمير عبد القادر (إدارتها مهامها)"، **مجلة الثقافة** ، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر، 1983، ص266.

[3] عبد القادر بوطالب ، المرجع السابق، ص103.

[4] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 266 .

[5] فريدة قاسي ، المرجع السابق، ص257 .

والأسواق ، وكانت العقوبات قاسية بالنسبة لمن كانوا يعترضون القوافل المحملة بالبضائع"[1]

أما في أواخر عام 1839م فقد شكت الجزائر من سوء المواصلات ، وطريق السلطان كانت الوحيدة الصالحة لتسيير العربات وغيرها وتمتد من وهران فالجزائر فقسنطينة وكان سلوكها خطرا نظرا لوجود قطاع طرق وشيوخ القبائل الثائرين، [2] ، بالإضافة إلى قلة الإنتاج وندرة النفوذ حدت من توسيع التجارة وأعاقت عملية تبادل السلع. [3]

2.2.3 -التجارة الخارجية

تمت محاصرة التجارة الخارجية الجزائرية من طرف الفرنسيين الذين منعو الأجانب المتاجرة في الموانئ التي بقيت حرة وهكذا لم يوفو بالصفقات التي تعهدو بها للأمير، [4] ورغم هذه الصعوبات التي كانت تواجه الأمير إلا إنه تلقى مساعدة من عملاءه التجاريين من بينهم **لاكريتز** وهو تاجر وضابط برتبة كولونيل ورئيس المحكمة التجارية في مدينة الجزائر قام بعدة عمليات تجارية لحساب الأمير عبد القادر في الداخل ومع بعض البيوتات التجارية في فرنسا بواسطة شقيقه الذي كان يقيم في وهران، وبواسطة اليهودي إبن دران الذي كان صديقا له وشريكا له في بعض الصفقات التجارية الكبرى . [5]

وكمثال لعمليات التبادل التجاري ، وصول مائة برميل من الذخيرة أرسلت إلى مانوتشي عبر فاس لحساب السلطان عبد القادر ، وقد تم نقلها إلى مدينة تاقدامت. [6]

كما قام الأمير عبد القادر بإستيراد المواد الحساسة فإضافة إلى المواد التي كانت تأتي من المعسكر الفرنسي ، كان الأمير يعتمد بشكل أكبر على تلك القادمة من المغرب وإنجلترا عبر

---

[1] عبد القادر بوطالب، المرجع السابق ، ص102- 103 .

[2] أديب حرب، المرجع السابق، ص 69 .

[3] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 257 .

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق،ص82 .

[5] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص257 .

[6] فريدة قاسي، المرجع نفسه، ص257 .

جبل طارق [1] ، وفي بعض الأحيان كانت تأتي عن طريق قوافل الجنوب الآتية من ليبيا أو تونس أو عن طريق الفارين أو الأسرى الذين يسلمون أسلحتهم ، وقد حررت معاهدة تافنة التجارة بين العرب والفرنسيين ، وإلتزمت فرنسا بتزويد بالبارود والكبريت والأسلحة التي يحتاجها.[2]

كما إلتزم الأمير بضغوطه على فرنسا حتى تستلزم بوعودها وكان قد أمضى مع مختلف الممولين الفرنسيين عددا من عقود شراء الأسلحة والذخائر، وإضافة إلى معاهدة تافنة الإتفاقية التي أبرمت في 4 جويلية 1838 م بين الماريشال فاليي وسفير عبد القادر بن عراش حيث إلتزمت الحكومة الفرنسية في المادة الثالثة بتسليم الأسلحة ، البارود ، الكبريت والرصاص الذي يحتاجها الأمير في مدينة الجزائر ، بسعر الإنتاج وبدون أية زيادة عن النقل البحري من تولون إلى إفريقيا ، وكانت مواد هذه الإتفاقية لصالح الأمير . هذا ما جعل الأمير يعدد مصادر تموينه ، لكن في الواقع كانت الأمور تسير بشكل مختلف حيث إتجه بشكل خاص إلى المغرب و إنجلترا عن طريق جبل طارق ، ونظرا إلى المسافات وعقبات النقل البري كانت واردات الأسلحة من تونس أقل نسبيا ، بالإضافة إلى وارداته الخارجية .[3]

ورغم الصعوبات واصل الأمير تمويل نفسه من الأراضي الفرنسية بإستخدام عدة وسائل ، لكن الفرنسيين أرادو منذ البداية السيطرة على كل تجارة الأمير الخارجية .[4]

فالأمير الذي كانت معاهدة ديميشال وتافنة تمنحانه حرية إستخدام ميناء أرزيو لتصدير القمح ، واصل إستخدام هذا الأخير مع تصدير جزء كبير من قمحه عبر ميناء تنس وقد حاول أنيقوم نفس الشيء مع ميناء دلس ، وأرشقول الذي إستعاده بفضل معاهدة تافنة ، كما أكد الحاج الطاهر أخو

---

[1] مصطفى خياطي ، المرجع السابق ، ص35.

[2] مصطفى خياطي، المرجع نفسه، ص35 .

[3] نفسه ،ص 36-39 .

[4] نفسه، ص 39-40 .

قائد معسكر بأن ميناء تنس يمكن أن يصبح مركزا لتجارة كبيرة ، ويعتقد أنه بالنظر إلى تعداد الفوائد التي يمكن أن يمنحها له قرر الأمير الإستحواذ عليه وتدعيمه بحامية من 200 رجل، كما إستعمل الأمير ميناءا آخر بالقرب من مدينة ندرومة "**مرسى سيدنا هوشة** " والذي كان يهود جبل طارق وتجار جملة من الإسبان يرسلون الكثير من السلع من وهران عبر هذا الميناء الذي يسميه العرب مرسى " **سيدنا هوشة**" . [1]

كلف الأمير التاجر الإسرائيلي إبن دران شراء الفائض من الغلات لتصديرها إما إلى جبل طارق وإما إلى إسبانيا أوبيعها إلى المؤسسات الفرنسية في القطر الجزائري بمقابل من المواد الأولية والعتاد و منتوجات المصانع والأسلحة التي يحتاجها ، فالعملية كانت رابحة لإبن دران الذي كان يبيعها ب 36 فرنكا القنطار بعد أن يكون إشتراه ب 16 فرنكا ، فهي عملية مفيدة للدولة والفلاحين الذين وجدوا بابا مفتوحا لبيع غلاتهم بابا فقدوه من زمن. [2]

وبالتالي فإن النشاط التجاري في دولة الأمير عبد القادر كان له الدور الأكبر في إمداد خزينة الأمير بلأموال اللازمة وعونا لتأسيس دولته وبناء جيشه . [3]

***تداول العملة في دولة الأمير :**

يتجلى بوضوح من إستقراء التاريخ السياسي لدولة الأمير عبد القادر أن هذا الأخير كان يعي المشكلة النقدية تماما وأنه بحث عن حلول لها في نطاق ما ضربه من نقود نحاسية وفضية وأمام هذا الكم الهائل من العملات وما أحدثته من إضطرابات وفوضى في العملات لجأ إلى إصدار تسعيرة رسمية للنقود وصرفا محددا لها [4] ، وهذا ما أشار إليه محمد إبن عبد القادر صاحب

---

[1] مصطفى خياطي، المرجع نفسه، ص 41 .

[2] فريدة قاسي، المرجع السابق، ص 297.

[3] لخضر بكاي ، دراسة لموقع تازا برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية والأبحاث الأثرية ، رسالة لنيل الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار ، جامعة الجزائر ،2005-2006، ص 77 .

[4] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق،ص 219.

كتاب تحفة الزائر بقوله :" **إن مولانا جعل المسكوكات الجارية في البلاد ، صرفا معلوما ، تتعامل به رعيته ،وسك نصره الله – نوعين من العملة إحداهما ،المحمدية ، والأخرى النصفية ، فجعل صرف(الدورو أبو مدفع) المعروف "بأبي عمود" أربعة ريالات وكل ريال فيه ثلاثة أرباع "جزائرية" وكل ربع جعل صرفه ثمان "محمديات" وكل "محمدية" فيها "تصفيتين " من السكة الحديدية المضروبة في دار السكة بحيث أطلق الريال ، لا ينصرف إلا هذا الصرف ، وجعل "الدورو والجزائري" ثلاث ريالات إلا ثمان "محمديات** ".[1]

فبالنسبة للعملات التي كانت متداولة في إمارة الأمير وخارجها كانت كالتالي:

أ _ عملات الأمير عبد القادر :

- المحمدية : نسبة لصاحب الشريعة الإسلامية ، وهي قطعة من نحاس وفضة وزنها 75 غرام وقطرها بين 16و17 ملم ، كتب على وجهها الأول "ربنا أفرغ علينا صبرا وثبت أقدامنا " وعلى الوجه الآخر : ضرب في تاقدامت سنة 1255هـ .[2]
- النصفية: نسبة لنصف المحمدية . وهي عبارة عن قطعة نحاسية وزنها 53 غرام وقطر دائرتها 14 ملم ." حسبنا الله ونعم الوكيل" وعلى الوجه الآخر : ضرب في تاقدامت سنة 1256هـ . [3]

ب_ العملات الإقليمية : فمن بين العملات الإقليمية المتداولة نجد بعض العملات التونسية إضافة العملات المغربية كالدرهم المغربي [4]

ج _ العملات الأجنبية:

- العثمانية وأهمها :السلطاني والنصف سلطاني والربع وكان معدنها من الذهب والفضية

---

[1] محمد بن عبد القادر الجزائري ، المرجع السابق، ص15 .

[2] أديب حرب، المرجع السابق، ص 60 .

[3] أديب حرب ، المرجع نفسه ، ص61.

[4] صالح يوسف بن قربة، المرجع السابق، ص219.

المتمثلة في ريال بوجو والصايمة وريال دراهم.[1]

❖ **الدورو بومدفع المعروف(الإسباني) بـ "أبي عمود"**: كلمة إسبانية – Duro– معناها الصلب ،أي القطعة الصلبة والقاسية ، كانت من الفضة رسم على وجهها شعار أعمدة هرقل فخيل إلى عرب الأندلس أنها تشبه أسلحة المدفعية . وفيما بعد أطلقو عليها إسم الدورو بومدفع، وكانت هذه العملة تعرف أيضا باسم أبي عمود لأنه رسم على إحدى وجهيها أعمدة جبار اليونان وتساوي 5.40 فرنكات وأربعين سنتيم تقريبا أو أربع ريالات إسبانية [2]

❖ **الريـــــال:** الريال–real–كلمة إسبانية ،وهي قطعة نقدية لها عدة أصناف أهمها: دوفالون – de vellon، الدوس–de à dos، بسيطة– bacita، وبوجو– boudjou. وكان الريالان الأخيران المعروفان في العالم الإسلامي آنذاك [3] ، أما الأمير فلم يقبل بأي منها سوى الريال الذي كانت قيمته تعادل قيمة ربع دورو بومدفع أي ما يعادل 1.35 فرنك وخمسة وثلاثين سنتيم[4]، وكما يعتبر الوحدة النقدية القاعدية لعملة الأمير. [5]

هذا فيما يخص النقود المتداولة في دولة الأمير عبد القادر فرغم الجهود المبذولة من طرفه فإن نقوده لم تجد مكانة أمام رواج العملات الأجنبية وبالتالي عدم تمكن الأمير من إقرار نظام نقدي خاص به يخدم مصالح دولته في المجال الإقتصادي ، فرغم إنشائه لدار السكة بتاقدامت في شهر ماي 1836م، وتمكنه من إصدار مجموعة من النقود الفضية والنحاسية بمختلف فئاتها من محمدية والنصف والربع وغيرها [6] ، إلا أن سوء الأوضاع وعدم إستقرارها وما تركته

---

[1] صالح يوسف بن قربة،المرجع نفسه، ص219.

[2] أديب حرب، المرجع السابق، ص 61.

[3] أديب حرب، المرجع نفسه، ص61

[4] نفسه، ص 61 .

[5] عبد القادر بوطالب، المرجع السابق، ص 102.

[6] ناصر الدين سعيدوني، النظام الضرائبي .....، المرجع السابق، ص 131.

من آثار سلبية على الحياة الإقتصادية ، رفض بعض المتعاملين مع الأمير عبد القادر قبول عملاته الجديدة النحاسية والفضية في المبادلات التجارية الخارجية ، ومن بين الدول التي وقفت هذا الموقف فرنسا وسلطنة المغرب ، ومما زاد الطين بلة وأدى إلى زعزعة أركان النظام النقدي الذي أسسه الأمير، كما أن تقدير الضرائب والمرتبات ودفع أجور الموظفين والعسكريين كان يتم وفق الريـال [1]، ومن جهة أخرى رواج العملات الأجنبية كالدورو الإسباني بومدفع والشلن الإنجليزي والفرنك الفرنسي " اللويز" والدرهم المغربي والبوجو العثماني ، وكذالك رفض المتعاملين مع الأمير قبول نقده الخاص ، إذ رفض المغرب الأقصى وفرنسا قبول نقود الأمير في المبادلات التجارية ، كل ذالك حال دون وضع أسس تعامل نقدي موحد في دولة الأمير يكون ركيزة للنظام الجبائي وأساس الجهاز المالي.[2]

[1] صالح يوسف بن قربة ، المرجع السابق، ص 221.

[2] ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث .....، المرجع السابق، ص 313.

الخلاصة:

ومما تقدم دراسته ترسخ لدينا ، أن الأمير قد أولى للنظام المالي أهمية كبيرة بإعتبار كل من السكة والضرائب رمز للسيادة ،كما أن الأمير حاول الإلتزام بأحكام الشرع الإسلامي بفرضه لضرائب مستنبطة من الشريعة الإسلامية وقد إجتهد في وضع نظام ضريبي وطرق الجباية فإستحدث ضريبة المعونة خاصة بعد إشتداد الغزو للبلاد كما أولى أهمية للتجارة التي لا تقل قيمة عن سابقتها سواءا منها الداخلية التي كانت جد نشطة خاصة في مناطق نفوذ الأميرو كذالك التجارة الخارجية والتي كانت قائمة خاصة على تصدير القمح،أما بالنسبة لتداول العملة الأميرية ومكانتها بين العملات المتداولة فنجده كان يعاني من مشكل نقدي أمام الكم الهائل من العملات خاصة منها ذات المعدن النفيس من عملات عثمانية وإسبانية وكما تقدم ذكره أن عملات الأمير كانت أغلبها من معدن النحاس ومن ثمة لم تجد مكانتها وشكلت صعوبات بالنسبة للأمير في عملية فرضها .

الخـــــاتمـــة

الخـــــاتمة

ونخلص في الأخير أن النظام المالي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال إعتمد خاصة على جباية الضرائب والتجارة كموارد رئيسية وهامة في دخل الخزينة فبالنسبة للعثمانيين كانت عملتهم متداولة على نطاق واسع بنوعيها المحلية التي كانت تضرب في الجزائر والأجنبية التي كانت تضرب في إسطنبول، كما أن العملة العثمانية يغلب عليها معدن الذهب و خاصة الفضة مما جعلها متقبلة وذات قيمة إقتصادية في التداولات،أما بالنسبة للنظام المالي بداية الإحتلال الفرنسي فعمل من منذ الوهلة الأولى على إحتواء المنظومة النقدية الجزائرية الموروثة من عهد الأتراك وفرض الفرنك الفرنسي كبديل في التعاملات الإقتصادية بحيث سيطرت الإدارة الإستعمارية على الإقتصاد التقليدي وعملت على تحطيمه وإبداله بالإقتصاد الرأسمالي الإستهلاكي و القضاء على التداول بالمقايضة وطرح بديل العملة النقدية وإحتواء التعاملات ، أما فيما يتعلق بصك العملة في دولة الأمير فنستخلص أن رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهت الأمير عبد القادر في إقامة دولة بكامل أسسها إلى أنه تحدى الكثير من الصعاب وفي مختلف المجلات ومنها الجانب الإقتصادي بما فيه صك العملة التي تعتبر من أهم الركائز في الجانب السياسي من الناحية السيادية وفي الجانب الإقتصادي كوسيلة ضرورية وحتمية في مجال التعاملات الإقتصادية والتي تعطي للدولة مكانتها وهيبتها فرغم كل ما عاناه الأمير إلا أنه تمكن من إقرار نظام نقدي خاص بدولته رغبة منه خدمة الجانب الإقتصادي فبالرغم من قلة المواد الأولية وخاصة معدن الذهب إلا أنه تمكن من سك العملة بمختلف فئاتها من نحاس وفضة(محمدية ونصفية....) وتحدى كل الصعاب من أجل ذالك كما أن الظروف التي كانت تقتضيها الدولة أجبرته على فرض مجموعة من الضرائب كمصادر دخل لخزينة الدولة، وعلى كل فإن الضرائب المفروضة وما يتصل بها من أوجه الإنفاق والدخل وما تتميز به من مميزات وأوضاع تعطي لنا صورة صادقة على مدى الجهد الذي بذله الأمير في بعث الدولة الجزائرية وفي تصديه للغزو الفرنسي محاولته فرض عملته

الخـــــاتمة

وإعطائها مكانة بين العملات الرائجة أنذاك إلا أن الظروف المحاطة به حالت دون ذالك بأن يفرض عملته كوحدة إقتصادية كما أن هذه الأنظمة الجبائية تظهر لنا جانبا من عبقرية الأمير وكفاءته في مجال التنظيم والتسيير ولقد صدق فارشون عندما أدرج الأمير بين عضماء عصره، ومن ثم فإن نقود الأمير عبد القادر فليست إلا مصدرا تقف إلى

جانبه عشرات الكتب التارخية فهي تكشف عن حقائق كان الأمير ينوي تحقيقها في

الميدان بحيث يثبت شخصية الدولة السياسية والإقتصادية على حد سواء ونذكر منها :

- الرغبة في القضاء على تعداد أنواع النقود التي كانت شائعة في التداول كالعملات الإسبانية والعثمانية والفرنسية.
- تحديد طرق التعامل في البيع والشراء طبقا لمعايير السكة الجديدة التي حددت قيامها بالنسبة للنقود الأجنبية .
- كذالك إحياء تقاليد السكة الجديدة التي فقدت خاصيتها الحضارية منذ عهد الأتراك العثمانيين الذين أفرغوها من محتواها الروحي والديني ، وإستعماله للآيات القرآنية لأول مرة على السكة المغربية إضافة إلى أن كل شعار من الشعارات التي تحتوي عليها هذه العملة لما لها من معنى والظروف التي أدت بالأمير إلى كتابتها لكن العملات المتداولة آنذاك حالت دون وضع أسس تعامل نقدي مع العلم أن هذه النقود التي ضربها الأمير بتاقدامت كانت لها قيمة في المجال السياسي والعلاقات الدبلوماسية إذ عززت مكانة الأمير عند الأهالي ودعمت إستقلاليته حيال الدولة العثمانية وسلطة المغرب لكن لم تكن لها قيمة إقتصادية كبيرة خاصة مع تزاحم العملات الأجنبية ذات القيمة المرتفعة والمسكوكة من المعدن النفيس .

الملاحق

الملحق رقم : (01)

عملة تحمل أحد الألقاب الفخرية للسلطان محمود الثاني

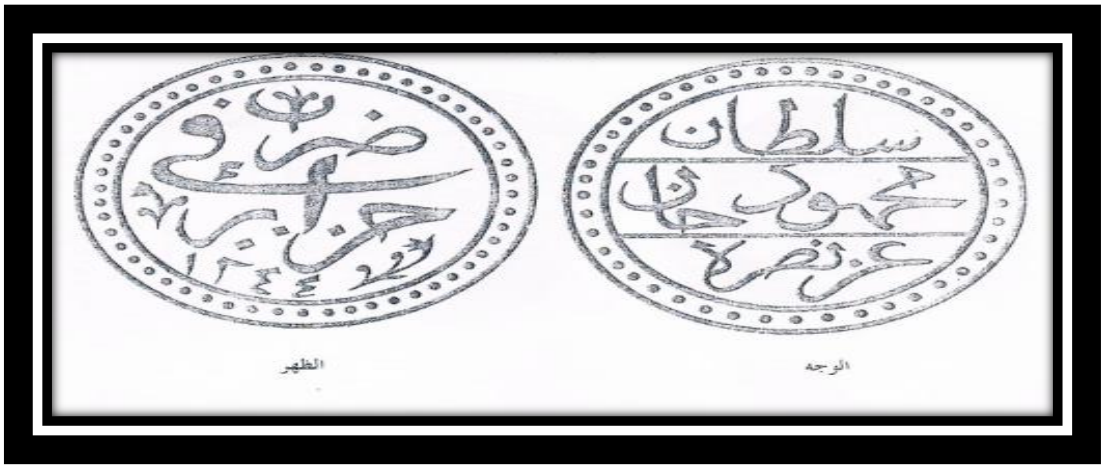

المصدر: يمينة درياس،المرجع السابق،ص290.

الملحق رقم:(02)

عملة ثمن بوجو

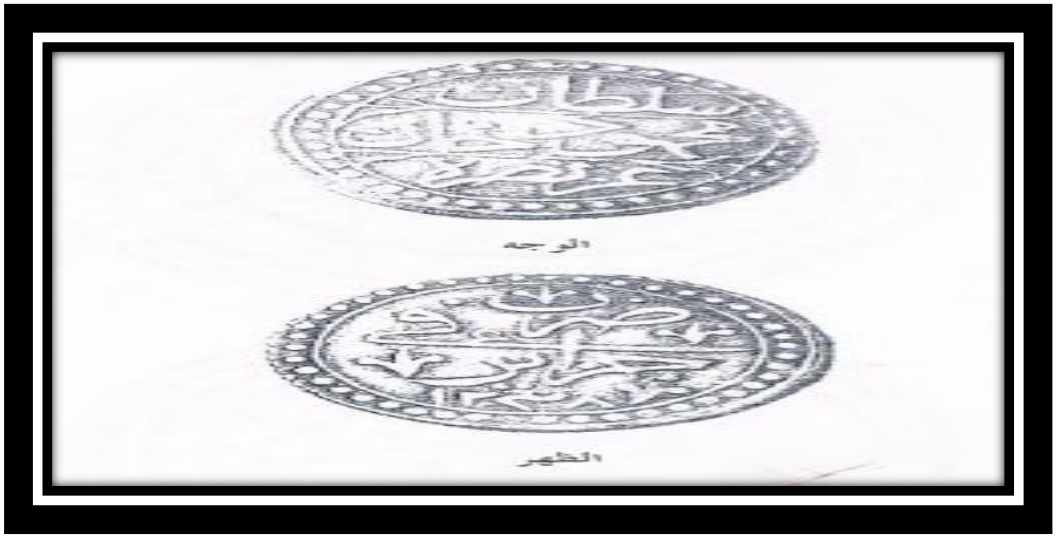

المصدر: يمينة درياس،المرجع السابق،ص290.

الملحق رقم: (03)

عملة عثمانية نحاسية مربعة الشكل

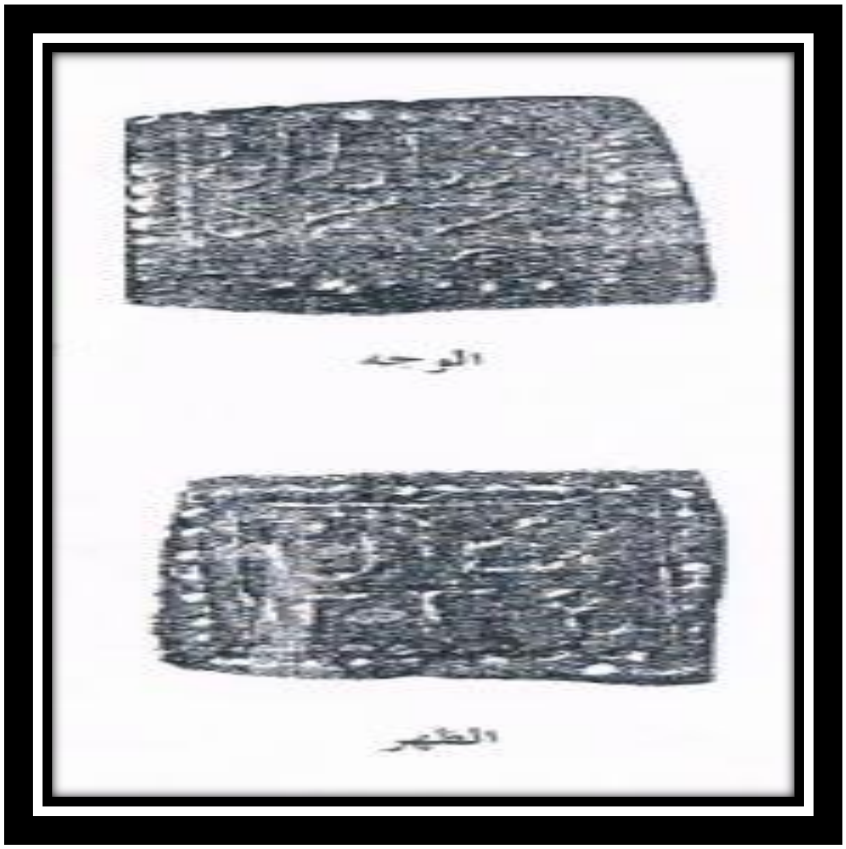

المصدر :يمينة درياس ،المرجع السابق،ص304.

الملحق رقم: (04)

عملة أميرية "النصفية "

المصدر: mounirbouchnaki,op-cit,p35

الملحق رقم :(05)

رسم تخطيطي لعملة أميرية مجهولة الإسم

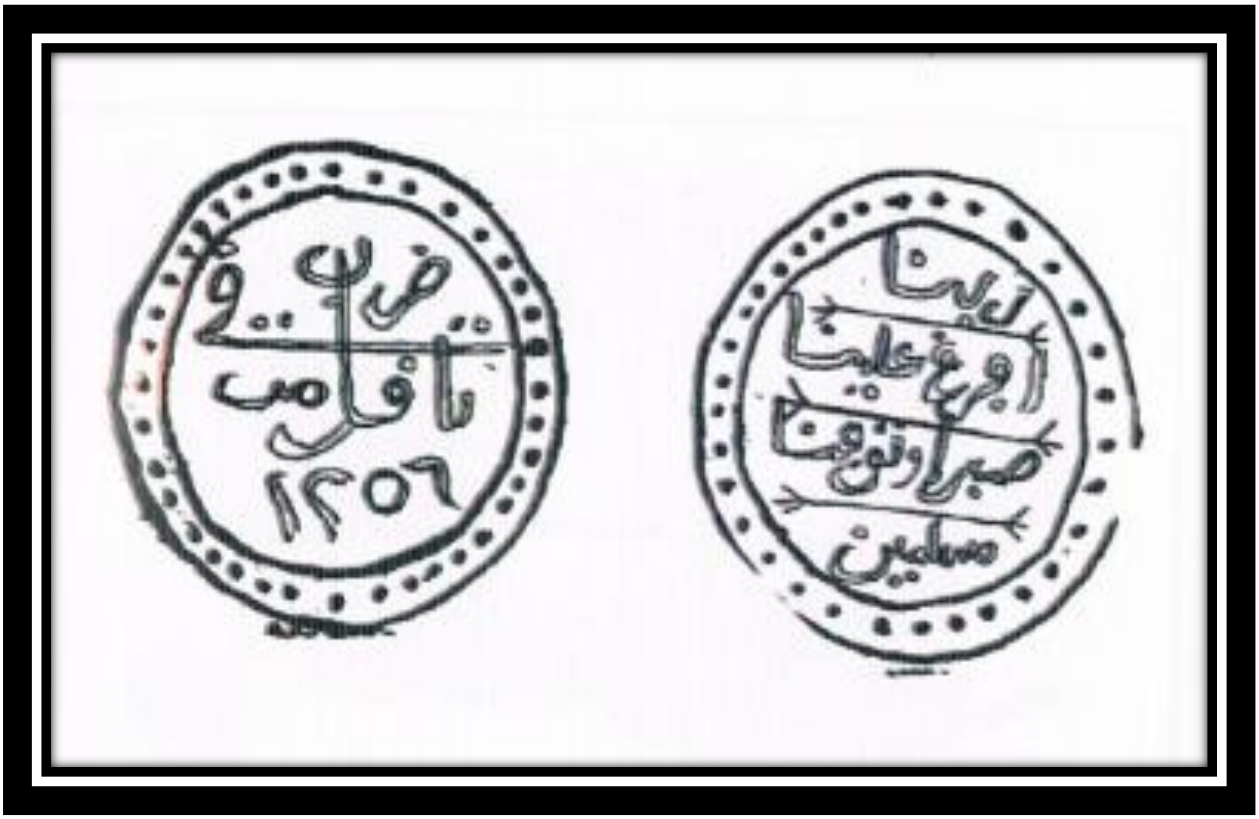

المصدر : صالح يوسف بن قربة،المرجع السابق،ص487.

الملحق رقم : (06)

عملة أميرية "المحمدية "

المصدر:الأميرة بديعة الحسني الجزائري،ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عب القادر الجزائري،تر:أبو القاسم سعد الله ،ج2،ط2،دار الوعي للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012،ص269.

الملحق رقم :(07)

رسم تخطيطي لعملة أميرية

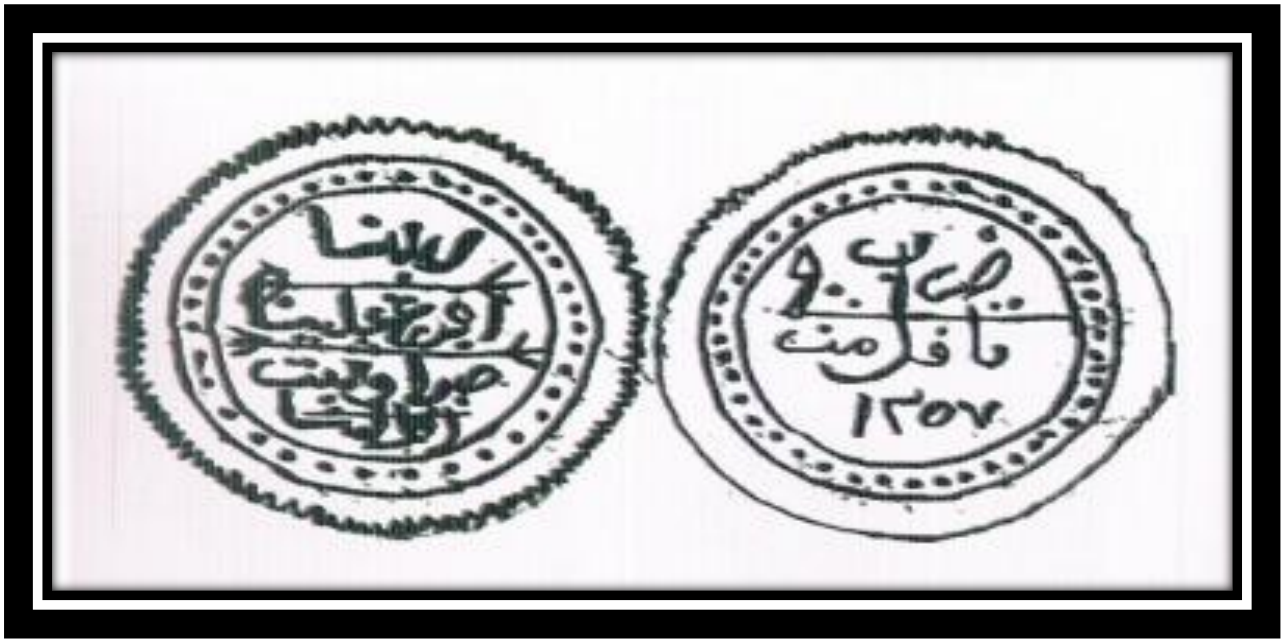

المصدر: صالح يوسف بن قربة ،المرجع السابق،ص486.

الملحق رقم: (08)

رسم تخطيطي لعملة أميرية

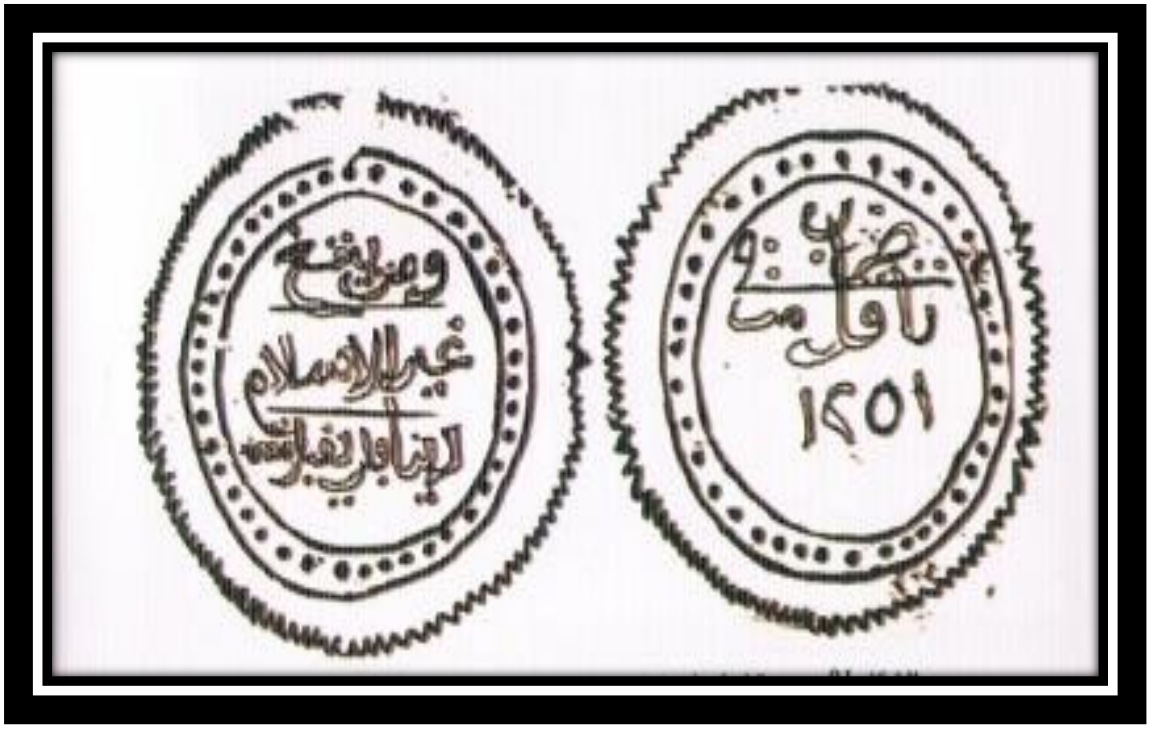

المصدر: صالح يوسف بن قربة،المرجع السابق،ص 486.

الملحق رقم : (09)

ختم إمارة دولة الأمير

المصدر : لخضربكاي،المرجع السابق،ص94.

بيبليوغرافية

المصـــادر و

المراجـــع

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

القرآن الكريم

المصـــادر:

1- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في تاريخ الأمير عبد القادر ، شرح وتعليق ممدوح حقي، ط2، منشورات دار اليقضة بيروت، 1964 ،

المراجـــع :

2- إبراهيم مياسي،من قضايا التاريخ المعاصر ، ط2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون (الجزائر)،2007.

3- أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري(1808-1947 م) ج1، ط2، دار الرائد للكتاب ، الجزائر، (د س).

4- أحمد بوزيان، تيارت من آل رستم إلى الأمير عبد القادر، ط1،دار المدار لثقافية للطباعة و النشرو التوزيع ، الجزائر،2013.

5- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر ، ط2، دار المعارف،البليدة، الجزائر، 1962.

6- الأميرة بديعة الحسني الجزائري، ردود وتعليقات على كتاب حياة الأمير عبد القادر الجزائري، تر:أبو القاسم سعد الله ،ج2،ط2،دار الوعي للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2012.

7- بسام العسيلي، محمد المقراني وثورة 1871م الجزائرية ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ،2010.

8- بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)،ج1، دار المعرفة الجزائرية،2006.

9- يحي بوعزيز، مع تاريخ الجزائر و الملتقيات الوطنية و الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون(الجزائر)،1999.

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

10- يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية 1830-1954 (د ط) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، إبن عكنون (الجزائر) ،2007.

11- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، دار الحضارة ، الجزائر، 1988.

12- محمد الشريف ساحلي ،عبد القادر فارس الإيمان، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر،2009.

13- محفوظ قداش، للجزائريين الجزائريين، تر:المعراجي محمد،طبع بالمؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر،2008 .

14- منور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة-الأسعار- المداخيل)،ج1،دار القصبة،الجزائر ،2009.

15- مصطفى خياطي،علاقات الأمير عبد القادر مع اليهود(1832-1847م)، تر:أمينة الشيخ، طبع بالمؤسسة الوطنية للإتصال،(د ب)،2013.

16- نادية زروق،سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر (1870-1900م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2014.

17- نجوى طوبال ، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر(1700-1830) من خلال سجلات المحاكم الشرعية،إطار الصندوق الوطني لترقية الآداب والفنون،2008.

18- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة ،ج2، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،مطبعة أحمد زبانة،الجزائر،(د س).

19- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في الجزائر العثمانية(1800-1830)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،1979 .

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

20- عبد الطيف بن آشنهو،تكون التخلف في الجزائر(1830-1962 م) تر:نخبة من الأساتذة ، راجعه عبد السلام شحاذة ، دققه أشرف علية محمد يحي ربيع ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر (د س) .

21- عبد القادر بوطالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،2010.

22- عبد الرحمان آرزقي، تجارة الجزائر الخارجية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،(د ب) (د س).

23- عبد الرحمان الجيلالي بن محمد، تاريخ الجزائر العام،ج4، دار الأمة، الجزائر،2009.

24- عبد القادر سلاماني، الإستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الحديثة،(1832-1847م) ،دار القصبة، الجزائر،2013.

25- عدي الهواري، الإستعمار الفرنسي في الجزائر، (سياسة التفكيك الإقتصادي والإجتماعي 1830-1960م) تر: جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، لبنان،1983 .

26- العربي الزبيري،التجارة الخارجية للشرق الجزائري،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،(د س).

27- فريدة قاسي، الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832-1847)،الجزائر، منشورات بونة للبحوث والدراسات،2012 .

28- فتحي دردار الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية (1832-1847) ،(دن)، (د ب) ،2001.

29- صالح يوسف بن قربة،من قضايا التاريخ والآثار في الحضارة العربية الإسلامية ، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع ، عين مليلة ،2012 .

30- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، (1514-1830م)، ط3، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع،(د ب)،2011.

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

31- صالح فركوس،إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي بالجزائر في ضوء شرق البلاد (1846 -1871 م) ،منشورات برج باجي مختار،(عنابة) ،2006.

32- صالح فركوس، تاريخ الجزائر من قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال المراحل الكبرى ،دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ،2006.

33- روبير أجرون شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة من الإنتفاضة 1871إلى إندلاع حرب التحرير 1954، م2 ، دار الأمة ،(دب) ،2008.

الأطروحات:

1-لخضر بكاي، دراسة لموقع تازا برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية والأبحاث الأثرية ، رسالة لنيل الماجستير في الآثار الإسلامية ، معهد الآثار ، جامعة الجزائر ،2005-2006.

2-محمد علاق، الأمير عبد القادر في كتابات الفرنسيين . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر (2) ، 2011-2012.

3-رضا حوحو،شبكة السكة الحديدية وأثرها في تدعيم سلطة الإستعمار، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ ،جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة ،2004-2005.

4-توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر(1792-1865م)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،قسم التاريخ، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2007 -2008 .

5-توفيق صالحي،المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقيقة الكولونيالية (1838-1962)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ المعاصر والحديث ، قسم التاريخ والآثار،جامعة الإخوة منتوري،قسنطينة،2008-2009.

بيبليوغرافية المصادر والمراجع

المقالات:

1-إسماعيل العربي، "حكومة الأمير عبد القادر (إدارتها مهامها)"، **مجلة الثقافة**، ع 75، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، مطبعة أحمد زبانة، الجزائر،1983.

2-الهواري قبايلي، "العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القاد"ر، **مجلة عصور**،ع12-13/14-15،دار الأديب للنشر والتوزيع،الجزائر، 2008-2009.

3- يوسف مناصرية،" ليون روش"، **مجلة سيرتا**،ع8،دار البعث للنشر والطباعة والتوزيع ،قسنطينة (الجزائر)،1983.

4-ناصر الدين سعيدوني،"النظام الضرائبي لدولة الأمير عبد القادر" ، **مجلة الثقافة**،ع 75، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع "، مطبعة أحمد زبانة ، الجزائر،1983.

5-عبد القادر حليمي،القروض والنقود في "مدينة الجزائر أثناء العهد التركي"، **مجلة الأصالة** ، ع 7 ،(دن) الجزائر، 1971.

الموسوعات:

1- الموسوعة المعرفية الشاملة ،cacemb.com, ency ، تاريخ الدخول14- 04- 2016، سا15:00 .

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

1- andré julienCharles، histoir de l’algerie contemporaine (1827-1871)،alger، 2005.

2- felix dessoliers ، lalgerie librretude economique sur l’algérie ،(s p)، 1895.

3- h Lavoix، catalogue des monais musulmanes، de la biblioth'ques nationale، paris، vol12، Espagne et l'afrique، 1891.

4-Mounir bouchnaki، la monnai de l'emir abd elkader ،send ،alger 1976.

جدول لأهم العملات المذكورة في المذكرة

إسم العملة	الصفحة
الأسبر	14،13
الأسبر القفصي	17
البوجو	68،59،42
البياستر	9
بسيطة	69
الدورو الإسباني	70،69،42،38
الدورو	58،42
الدورو الجزائري	38
الدبلون	16
الدوس	69
الدوفالون	69
الدوقة	16
الدرهم	14
الدرهم المغربي	70،68
الدرهم الناصري	17
الزوج دراهم	14
الزر المحبوب الذهبي	17
الزياني الذهبي	13
الكاتربيل الإسباني	16
الكرونة	16
الموزونة	14،9
الموزونة المغربية	17

المحمدية	70،48،43،45
النصفية	،70،49،41
النصف محبوب	17
النصف سلطاني	68،14
نصف الفرنك	45،44،42
السلطاني	68،14
السلطاني الجزائري	13
السلطاني المغربي	17
السلطاني التونسي	17
الستول الإسباني	17
الفرنك	67،61،29،30،38،25،21، 70،
الفلس	17
الصايمة	69،14
القرش	20
القرش الإسباني	21
القرش الإشبيلي	21
القرش الجاري الجزائري	14
ربع بوجو	14
ربع سلطاني	68،14
ريال	70،69،10
ريال بوجو	68،62
ريال الجزائري	14
ريال دراهم	69،14،13
ريال القالة	14

ريال عنابة	14
الشلن الأنجليزي	70
ثمن بوجو	14
الثقال المغربي	17
خمسة دراهم	14
الخروب	15

فهرس

المواضيع

فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة
مقـــــدمة	**أ–و**
الفصل الأول: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي	**33–9**
1.1– النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني	**21–9**
1.1.1– سك العملة	13–9
2.1.1– تداول العملة	18–13
3.1.1– مصادر العملة	21–18
2.1– النظام المالي في الجزائر بداية الإحتلال الفرنسي	**33–21**
1.2.1– الضرائب	26–21
2.2.1– التجارة الداخلية والخارجية	33–26
الفصل الثاني: سك العملة في دولة الأمير عبد القادر	**53–35**
1.2– المصادر الأولية لسك العملة	38–35
2.2– مصنع سك النقود والعمال	40–38
3.2– دراسة شكلية وضمنية للعملة في الأميرعبد القادر	46–40
4.2– الظروف التي أدت بالأمير لكتابة الشعارات الدينية على العملة	52–46
الفصل الثالث: مصادر العملة في دولة الأمير ومدى تداولها	**71–55**
1.3– الضرائب وإنعكاساتها على دولة الأمير	63–55
1.1.3– العشور	56
2.1.3– الزكاة ومصاريفها	57–56
3.1.3– ضريبة المعونة	57

فهرس المواضيع

4.1.3- الخطية	58-57
5.1.3 – رسوم الأسواق وحقوق الجمارك	58
6.1.3 – عوائد إحتكارتصدير المواد الأولية	59-58
7.1.3 – مساهمة الموظفين بضريبة خاصة تعرف بـ "حق البرنس"	59
8.1.3 – مردود الأملاك العقارية التابعة لبيت المال	60-59
2.3 – التجارة	67-64
1.2.3 – التجارة الداخلية	65-64
2.2.3 – التجارة الخارجية	67-65
الخـــــاتمـــة	74-73
مـــلاحـــق	84-76
بيبليوغرافيا المصادر و المراجع	91-86
جدول لأهم العملات المذكورة في المذكرة	94-92
فهـــــرس المـــواضيع	97-96